المجلد 30، العدد 59، شعبان 1447هـ / يناير 2026م

التجديد

مجلة فكرية نصف سنوية محكمة

بحوث ودراسات

- جريمة الاعتداء على المال العام في الفقه والقانون النافذ في فلسطين — سليم علي الرجوب، سمير محمد عواودة
- زيادات ابن السُّبْكيّ ومخالفاته في "جَمْع الجَوامِع" على "منهاج الوصول" للبيضاوي في مسائل الأمْر — إدريس بن أحمد بن سالم المعيني، محمد سعيد بن خليل المجاهد
- القيادة والوعي في المنهج الدعوي النبوي: دراسة في مقومات التأثير الدعوي المعاصر — سيف بن سالم بن سيف الهادي
- مقاصد الإفتاء: دراسة في المصطلح والأصول والضوابط والتطبيقات في المستجدات المصرفية — محمد عبد الله راشد البذالي
- اعتراضات هارون بن موسى القرطبي (401هـ) على المبرِّد (285هـ) في نقوده على سيبويه (180هـ): عرض وتحليل — مهنَّد عمر رنَّة
- تطبيقات المعيار الذاتي في نظرية التعسف في استعمال الحق وفقاً للقانون المدني الأردني: عرض وتحليل — ياسمين محمد خالد منصور
- توظيف عادات القرآن الكريم في تفسير الآيات عند طه جابر العلواني — طوبى يلديزباكان، زياد الدغامين
- عبد الحسين العُبَيدي وموقفه من صحيح البخاري في كتاب: "جولة في صحيح البخاري: حوار بين النقل والعقل": دراسة تحليلية تقويمة للأحاديث المتّهمة بقصص خيالية طريفة — عدي حزمي بن محمد روسلي
- منهج الإصلاح في رسالات الأنبياء لمواجهة الفساد: دراسة قرآنية تحليلية — زبير سلطان

ISSN 1823-1926

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

التَّجْدِيد

مجلة فكرية نصف سنوية محكمة تصدرها الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

المجلد الثلاثون	شعبان 1447هـ / يناير 2026م	العدد التاسع والخمسون

رئيسة التَّحرير

أ. د. رحمة أحمد الحاج عثمان

مدير التَّحرير

د. منتهى أرتاليم زعيم

المحرر المشارك

د. نور سفيرة بنت أحمد سفيان

د. محمد أنور بن أحمد

المحرر اللغوي

د. عبد الرَّحمن بن عبد الكريم العثمان

هيئة التَّحرير

أ. د. أحمد إبراهيم أبو شوك

أ. داتين د. روسني حسن

أ. د. محمد أكرم لال دين

أ. د. يمنى طريف خولي

أ. د. عاصم شحادة علي

أ. د. فؤاد عبد المطلب

أ. د. محمد أوزشنل

أ. د. علي صالح الشايع

أ. د. أكمل خضيري عبد الرحمن

أ. د. أحمد راغب أحمد محمود

أ. م. د. عبد الرحمن حللي

د. عبد الرحمن الحاج

د. مروة فكري

د. همام الطباع

الهيئة الاستشارية

محمد داود بكر ـــــ ماليزيا — عبد الرحمن بودرع ـــــ المغرب

فتحي ملكاوي ـــــ الأردن — عبد المجيد النجار ـــــ تونس

محمد بن نصر ـــــ فرنسا — علي القرة داغي ـــــ العراق

محمود السيد ـــــ سوريا — عبد الخالق قاضي ـــــ أستراليا

محمد الطاهر الميساوي ـــ تونس — داود الحدابي ـــــ اليمن

مجدي حاج إبراهيم – ماليزيا — نصر محمد عارف ـــــ مصر

وليد فكري فارس – مصر

Advisory Board

Mohd Daud Bakar, Malaysia — Abderrahmane Boudra, Morocco

Fathi Malkawi, Jordan — Abdelmajid Najjar, Tunisia

Mohamed Ben Nasr, France — Ali al-Qaradaghi, Iraq

Mahmoud al-Sayyed, Syria — Abdul-Khaliq Kazi, Australia

Mohamed El-Tahir El-Mesawi, Tunis — Dawood al-Hidabi, Yemen

Majdi Haji Ibrahim, Malaysia — Nasr Mohammad Arif, Egypt

Waleed Fekry Faris, Egypt

© 2026 IIUM Press, International Islamic University Malaysia. All rights reserved.

ISSN 1823-1922 & eISSN: 2600-9609 الترقيم الدولي

Correspondence مراسلات المجلة

Managing Editor, *At-Tajdid*
Research Management Centre, RMC
International Islamic University Malaysia
P.O Box 10, 50728 Kuala Lumpur, Malaysia
Tel: (603) 6421-5074/5541
E-mail: tajdidiium@iium.edu.my
Website: https://journals.iium.edu.my/at-tajdid/index.php/Tajdid

Published by:
IIUM Press, International Islamic University Malaysia
P.O. Box 10, 50728 Kuala Lumpur, Malaysia
Phone (+603) 6421-5014, Fax: (+603) 6421-6298
Website: http://iiumpress.iium.edu.my/bookshop

الآراء المنشورة في المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها

The views published in the journal represent the opinions

التجديد

مجلة فكرية نصف سنوية محكمة تصدرها الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

المجلد الثلاثون **شعبان 1447هـ / يناير 2026م** **العدد التاسع والخمسون**

المحتويات

كلمة التَّحرير	رئيس التحرير	8-5
بحوث ودراسات		
▪ جريمة الاعتداء على المال العام في الفقه والقانون النافذ في فلسطين	سليم علي الرجوب سمير محمد عواودة	46-9
▪ زيادات ابن السُّبْكيّ ومخالفاته في "جَمْع الجَوامِع" على "منهاج الوصول" للبيضاوي فِي مسائل الأمْر	إدريس بن أحمد بن سالم المعيني محمد سعيد بن خليل المجاهد	66-47
▪ القيادة والوعي في المنهج الدعوي النبوي: دراسة في مقومات التأثير الدعوي المعاصر	سيف بن سالم بن سيف الهادي	108-67
▪ مقاصد الإفتاء: دراسة في المصطلح والأصول والضوابط والتطبيقات في المستجدات المصرفية	محمد عبد الله راشد البذالي	138-109
▪ اعتراضات هارون بن موسى القرطبي (401هـ) على المبرّد (285هـ) في نقوده على سيبويه (180هـ) عرضٌ وتحليلٌ	مهنَّد عمر رنَّة	169 -139
▪ تطبيقات المعيار الذاتي في نظرية التعسف في استعمال الحق وفقاً للقانون المدني الأردني: عرض وتحليل	ياسمين محمد خالد منصور	194 -171
▪ توظيف عادات القرآن الكريم في تفسير الآيات عند طه جابر ا العلواني	طوبى يلديزباكان زياد الدغامين	224-195
▪ عبد الحسين العُبَيدي وموقفه من صحيح البخاري في كتاب: "جولة في صحيح البخاري: حوار بين النقل والعقل": دراسة تحليلية تقويمة للأحاديث المتّهمة بقصص خيالية طريفة	عدي حزمي بن محمد روسلي	262-225
▪ منهج الإصلاح في رسالات الأنبياء لمواجهة الفساد: دراسة قرآنية تحليلية	زبير سلطان	312-263

ترتيب البحوث في المحتويات حسب وصولها واستكمالها

Arranging the research papers in the contents according to their arrival and completion

بحوث ودراسات

التجديد

المجلد 30، العدد 59
شعبان 1447هـ/ يناير 2026م، ص 225-262
حقوق الطبع محفوظة لـ IIUM Press
الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا
International Islamic University Malaysia
ISSN: 1823-1926 (Print)
eISSN: 2600-9609 (Online)

عبد الحسين العُبَيدي وموقفه من صحيح البخاري في كتاب: "جولة في صحيح البخاري: حوار بين النقل والعقل": دراسة تحليلية تقويمة للأحاديث المتهمة بقصص خيالية طريفة

ʿAbd al-Ḥusayn al-ʿUbaydī and His Position on Ṣaḥīḥ al-Bukhārī in the Book: *"Jawlah fī Ṣaḥīḥ al-Bukhārī: Ḥiwār bayna al-Naql wa al-'Aql":* An Analytical and Evaluative Study of Hadiths Accused of Being Fantastical Tales

عدي حزمي بن محمد روسلي *

[قُدّم للنشر 2025/8/7 – أُرسل للتحكيم 2025/8/16م – قُدّم بعد التعديل 2026/1/20م - قُبل للنشر 2026/1/21م]

ملخص البحث

هدفت هذه المقالة إلى مناقشة المعارضات الفكرية لثلاثة أحاديث البخاري التي ذُكرت تحت محور قصص خيالية في كتاب "جولة في صحيح البخاري: حوار بين النقل والعقل" لعبد الحسين عبد الهادي العُبيدي، وهذه المعارضات تكمن في متون الأحاديث التي ظنّ المؤلّف أنها ليست لائقة بكلام النبوّة. انتهجت المقالة في تناول هذه المسألة المنهج الوصفي، وذلك بالرجوع إلى كتاب "جولة في صحيح البخاري: حوار بين النقل والعقل" لمعرفة الأحاديث أُنْتُقِدَت من قبل المصنّف، وليس هذا فحسب، بل الاطلاع على دواوين السنة وكتب العلل، والتأريخ، والطبقات، والجرح والتعديل؛ لاستيعاب طرق الحديث، وبيان علله إن كان معلولاً، وأيضًا المنهج النقدي في الجواب عن المعارضات المطروحة، وبيان حكم الحديث إن كان منتقدًا من قبل جهابذة الحديث

* طالب دكتوراه الحديث وعلومه بقسم أصول الدين، جامعة اليرموك، إربد، المملكة الأردنية الهاشمية. البريد الإلكتروني: adi.hazmi.rusli@gmail.com

السابقين. النتائج التي خلُصت إليها المقالة أنّ عبد الحسين العُبَيدي هو شيعي، وأخفى شخصيته الحقيقية، وأمّا الانتقادات الموجّهة من قبله للحديثين تحت محور قصص خيالية طريفة ليست في محلّها، بل ساقطة، وذلك عند معارضتها مع قصص القرآن. وإلى جانب ذلك، النقد الموجّه للحديث الثالث في محلّها، لكنّ البخاري لا يُلام على ذلك؛ لأن غرضه من إخراجه تعليقًا التنبيه إلى إعلاله.

الكلمات المفتاحية: عبد الحسين العُبَيدي، صحيح البخاري، قصص خيالية طريفة، النقل والعقل، النقد الحديثي المعاصر.

Abstract

This article aims to examine the intellectual objections to three hadiths from Sahih al-Bukhari that were listed under the theme of "fantastical tales" in the book A Tour Through Sahih al-Bukhari: A Dialogue Between Transmission and Reason by Abd al-Ḥusayn ʿAbd al-Hādī al-ʿUbaydī. These objections stem from the content of the hadiths, which some have perceived as inconsistent with the dignity of prophetic speech. The article adopts a descriptive methodology by returning to al-ʿUbaydī's book to identify the specific hadiths criticized by the author. Furthermore, it delves into the canonical collections of Sunnah, as well as books of hidden defects (ʿilal), historiography, biographical evaluation (ṭabaqāt), and the sciences of narrator criticism (al-jarḥ wa al-taʿdīl) in order to trace the transmission paths of the hadiths and investigate their possible flaws. In addition, the study employs a critical approach to respond to the objections and assess the authenticity of the hadiths if they are deemed weak. The conclusions reached by the article are that ʿAbd al-Ḥusayn al-ʿUbaydī is a Shiite who concealed his true identity, and that the criticisms he directed at the two categorized as amusing fictional tales are unfounded, especially when considered alongside narratives from the Qur'an. However, the critique of the third hadith is considered valid, though al-Bukhari is not to be faulted for including it since he did so in a suspended form (muʿallaq) as a means of indicating its weakness.

Keywords: ʻAbd al-Ḥusayn al-ʿUbaydī, Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, Fantastical Tales, Revelation and Reason, Contemporary Hadith Criticism.

مقدِّمَة

تُعتبر السنّة النبوية الشريفة مصدرًا رئيسًا من المصادر الشرعيّة في الإسلام، وقد بيّن الله – عزّ وجلّ– أن النبي ﷺ لا يتفوّه إلا بكلمة الحقّ، كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ۝ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ﴾ [النجم: 3-4]

وفي آية أخرى، أمر الله عزّ وجلّ بطاعة النبي ﷺ في كل أمر حتى عند التنازع. قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَـٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِۚ ﴿٥٩﴾﴾ [سورة النساء: 59].

فمن خلال هذه النصوص، يدرك القارئ أن الله جعل السنّة مصدرًا من مصادر التشريع الإسلاميّ، ولا يمكننا فهم الشريعة فهمًا جيدًا دون الرجوع إلى القرآن والسنّة. وأما الذين تركوا الحديث، واكتفوا بالقرآن فحسب، فقد خالفوا أوامر الله. ولأجل ذلك، قيّض الله –عزّ وجلّ– لحفظ السنّة أئمّة الحديث كالإمام مالك، والبخاري، ومسلم، وغيرهم الذين كرّسوا حياتهم بأكملها لتعلّم الحديث، وتعليمه، وحفظه، وكتابته، بحيث لا يضيع بمرور الزمن.

ومن أهمّ الدواوين التي عُنيت بجمع السنّة النبوية؛ الكتب الستّة، فمنهم مَنِ اشترط في مصنَّفه ألَّا يخرّج فيه إلا الصحيح، كالبخاري ومسلم، ولذلك تلقَّتهما الأمة بالقبول. ومنهم مَنْ لم يشترط الصحة في مُصنَّفه، كأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، ولكن قد قام أهل العلم بدارسة الأحاديث المخرّجة في هذه المصنّفات؛ لأهمّيتها على الأمة الإسلاميّة، ولم يأت هذا القبول الخاص إلا بتميّزهم في التصنيف، وبراعتهم في التأليف، وإتقانهم للترتيب.

ولقد اتّفق أهل العلم على عدم قبول الحديث النبوي قبل توفُّر الشروط الخمسة، وهي: عدالة الرواة وضبطهم، واتصال السند، والسلامة من الشذوذ والعلّة؛ فسلامة الحديث من العلّة سندًا ومتنًا هو الشرط الرئيسي من بين الشروط الخمسة؛ نظرًا لتأثيرها الكبير في تحديد مدى صحة حديثٍ ما، وأوضح مثال على ذلك حديث خلق التّربة يوم السبت[1]؛ الذي علّله المحدّثون الكبار لأجل العلة المتنية، وهي مخالفته للقرآن الكريم، على الرغم من صحّة إسناده ظاهرًا، بينما الآخرون سلكوا منهج التأويل دفعًا عن علله. ولهذا السبب، ذكر أهل العلم أن علامة من علامات الحديث الموضوع مخالفة القرآن، وثوابت الدين.

[1] مسلم بن الحجاج القشيري، **المسند الصحيح**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1955)، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، 4: 2149 (2789)

ويشكلّ هذا المنهج المنضبط فرصةً لبعض الباحثين المنحرفين للطعن في الأحاديث الصحيحة المتّفق عليها، بادعاء أنها تخالف القرآن، أو أصول الدين، أو فطرة الإنسان، وفي الحقيقة اعتراضهم لها ليس إلا اتّباعًا للهوى. ولقد قعّد المحدّثون القواعد والضوابط لفهم الحديث؛ لكيلا تنزلق قدما المشتغل به في حفرة الضلال والشذوذ، ولكن جرّاء الجهل، أو التعصّب للمذهب، أو المصلحة الدنيوية، يقع في ذلك مَنْ تخلَّف عنه التوفيق، وظنّ أنه دافع عن سنة الرسول ﷺ، ولم يشعر أنه يهدمها.

ومن هنا، ينطلق هذا البحث للدفاع عن السنة النبوية الثابتة، مركّزًا على عبد الحسين العُبَيدي من خلاله كتابه الذي حاول تشكيك الناس تجاه أحاديث البخاري بطعنها، بدعوى أنها تخالف أصول الشرع، والبخاري ليس مُؤتَمَنًا في نقل الأحاديث. ولقد ألّف العبيدي كتاب: "جولة في صحيح البخاري: حوار بين العقل والنقل"، ثم أورد فيه أحاديث البخاري، يظنّ أنها غير موثوقة، ومن ثمّ بيّن أسبابها، دون الإتيان بدليل وبرهان. وبالتالي، سيقوم الباحث في هذا البحث بدراسة ثلاثة أحاديث مُنتقَدة على صحيح البخاري من قِبل العُبَيدي، من خلال كتابه، تحت محور قصص خيالية طريفة، من حيث حكمها مقبولاً ومردودًا، والانتقادات الموجّهة لمتونها مع الجواب عنها.

أهمية البحث

ترجع أهمّية البحث إلى الأمور الآتية:

1. معرفة المؤلفات الشيعية في الطعن على أحاديث الصحيحين.
2. إدراك المعارضات الفكرية الموجّهة، خصيصًا من الشيعة لأحاديث البخاري.
3. التمييز بين الأحاديث التي أخرجها البخاري احتجاجًا وإعلالاً.
4. الإلمام بالأجوبة اللائقة للمعارضات الموجّهة لأحاديث البخاري.

مشكلة البحث

من خلال متابعة الباحث، واهتمامه بقضية المعارضات الفكرية على أحاديث البخاري؛

تبرز مشكلة البحث في انعدام دراسة المعارضات الفكرية للأحاديث الواردة في كتاب: "جولة في صحيح البخاري: حوار بين العقل والنقل" لعبد الحسين العُبَيدي، باعتباره كتابًا من أبرز كتب الشيعة، حيث حجم على عشرات الأحاديث التي رواها البخاري بتهمة أنها مخالفة للعقل البشري السليم.

أسئلة البحث

هذه الورقة تسعى إلى الإجابة عن عدة أسئلة، وهي:

1. مَنْ عبد الحسين العُبَيدي؟ وما تأليفه؟
2. ما حكم حديث الأبرص والأعمى والأقرع من بني إسرائيل صحّةً وضعفًا؟ وما وجه استنكاره؟ وما الردّ على ذلك؟
3. ما حكم حديث الغار صحّةً وضعفًا؟ وما وجه استنكاره والردّ على ذلك؟
4. ما هو حكم حديث أبي هريرة والشيطان صحّةً وضعفًا؟ وما وجه استنكاره والردّ على ذلك؟

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعريف بعبد الحسين العُبَيدي وتأليفه.
2. بيان حكم حديث الأبرص والأعمى والأقرع من بني إسرائيل صحّةً وضعفًا، ووجه الاستنكار له، والردّ عليه.
3. توضيح حكم حديث الغار صحّةً وضعفًا، ووجه الاستنكار له، والردّ عليه.
4. كشف حكم حديث أبي هريرة والشيطان صحّةً وضعفًا، ووجه الاستنكار له، والردّ عليه.

منهج البحث

المنهج الذي يسلكه هذا البحث، ويقوم عليه؛ هو المنهج الاستقرائي التحليلي، وذلك

بالرجوع إلى كتاب "جولة في صحيح البخاري: حوار بين العقل والنقل" لعبد الحسين العُبَيدي؛ لمعرفة المعارضات الموجّهة للأحاديث المزعومة أنها قصص خيالية طريفة، وهي مرويّة في صحيح البخاري. إضافةً إلى ذلك، سيطّلع الباحث إلى المصادر الأصلية والفرعية المتاحة من الكتب الحديثية، والعلل، والسؤلات، والتواريخ، والطبقات، والأنساب، والجرح والتعديل؛ لجمع المتابعات والشواهد، وكذلك لمعرفة تراجم الرواة للأحاديث المدروسة، لا سيما إذا كانت منتقدةً من قبل أصحاب الحديث القدامى. يستند البحث أيضًا إلى المنهج النقدي في معرفة مدى صحّة المرويات المدروسة، والجواب عن المعارضات المطروحة من قِبل العُبَيدي لها.

حدود البحث

ينبغي أن يكون لكل بحث مساحة يدور في فلكها، وأن تكون مساحة هذا البحث محدّدة عن طريق ضوابط، وتقيّد عند حد معيّن، فلا يتجاوزها. ومن هنا، تركز الدراسة في المعارضات الواردة في كتاب "جولة في صحيح البخاري: حوار بين العقل والنقل" لعبد الحسين العُبَيدي، مركّزًا على ثلاثة أحاديث مذكورة تحت محور قصص خيالية طريفة.

الدراسات السابقة

بعد التتبع والاستقراء قدر إمكان الباحث، وجد أنه لا توجد دراسة مستقلّة في محاولة الجواب على المعارضات التي وُجّهت إلى الأحاديث الموجودة في كتاب "جولة في صحيح البخاري: حوار بين العقل والنقل" للعُبَيدي، ولعل هذه الدراسة من أوائلها. وفي المقابل، إذا كانت الدراسات تتعلّق بالرّدّ على المعارضات الفكرية على أحاديث الصحيحين بشكل عام، فهي لا تُعدّ ولا تُحصى، وعلى رأسها: المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين: دراسة نقدية لمحمد بن فريد زريوح، وهي رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة ابن طُفيل بالمملكة المغربيّة، ثم طُبعت في شكل كتاب بالزيادة والتهذيب والتعديل في عام 2023م. لقد حاول المؤلّف جمع كل

المعارضات الفكرية تجاه أحاديث الصحيحين بدايةً من انبعاث محمد عبده (ت 1323هـ) إلى زمن الكتاب.

وعلى الرغم من ذلك، لم يشر المؤلّف إلى كتاب: "جولة في صحيح البخاري: حوار بين النقل والعقل" (2009م)، لا من قريب ولا من بعيد، ومن باب أولى ألاّ يردّ على المعارضات الفكرية الموجّهة من قبل لعُبَيدي للأحاديث الثلاثة التي سيأتي بيانها.

المبحث الأول: التعريف بعبد الحسين العُبَيدي وتأليفه

المطلب الأول: التعريف بعبد الحسين العُبَيدي

لقد جرى العُرف على المؤلفين الذين يطعنون على دين الإسلام أن يخفوا أنفسهم؛ خوفًا من سلطة وناس، كما أخفى صاحب كتاب "الحديث والقرآن" اسمه الصريح، واستخدم الاسم المستعار وهو ابن قِرناس[1]. وفي هدى هذا التوجيه، ربّما جاز الزّعم بأن المؤلّف أخفى شخصيته الحقيقية، وهذا ما توصّل إليه الباحث بعد التحقيق والتفتيش عن سيرته الذاتية. وأيًّا ما كان الأمر، فإن المؤلف هو شيعي، وهذا واضح من توفّر كتابه: "جولة في صحيح البخاري: حوار بين النقل والعقل" في موقع: شبكة الفكر للكتب الإلكترونية، وهو عبارة عن موقع جمع آلاف كتب ورسائل الشيعة[2].

المطلب الثاني: التعريف بتأليفه

لا مراء في أنّ الشيعة فرقة من الفرق التي تعرّضت للطعن على الصحيحين كان من متقدّميهم: علي بن يونس البَياضيّ (ت 877هـ) من خلال بعض فصول كتابه: "الصّراط المستقيم لمستحقّي التّقديم"، ثم تتابعت الجهود من قبلهم في المصنّفات المستقلّة، ومن

---

[1] محمد بن فريد زريوح، **المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين: دراسة نقدية** (الكويت: لطائف للنشر الكتب والرسائل العلمية، 2023)، 1: 146

[2] "جولة في صحيح البخاري، حوار بين العقل والنقل"، **موقع شبكة الفكر للكتب الإلكترونية**، http://alfeker.net/library.php?id=2311

أبرزها: "القول الصُـرَّاح في البخاري وصـحيحه الجامع" لشـيخ الشـريعة الأصـبهاني، و"كشـف المتواري في صـحيح البخاري"، و"صـحيح مسـلم تحت المجهر" لمحمّد جوّاد خليل، و"أضواء على الصحيحين" لمحمد صادق النجمي[1].

ففي هذا القرن، جاء عبد الحسين العُبَيدي وألّف الكتاب المسمّى بـ: "جولة في صـحيح البخاري: حوار بين النقل والعقل" وطُبع في مكتبة باقيات، إيران في مجلد واحد في عام 2009م، وهو مكوّن من 550 صـفحةً شـامل المقدّمة والفهرس. ففي المقدّمة، افترى المؤلّف بأنّ من بواعث تدوين الحديث: 1- إرضـاء السـلطان، وذلك من خلال إنفاق الأموال؛ لشراء النصّ الشرعي المسند الذي يدعو إلى الولاء والبراء والصـبر، وعدم الخروج على السـلطان، وإطفاء نار الفتنة. 2- تدعيم الأفكار والمتبنّيات، وذلك عند حصول الصراع بين التيّارات التي نشأت على ساحة الدولة الإسـلامية. ومن ثمّ، أكّد المؤلّف أنّ القرآن لا يتأثّر بهذه الأمور؛ لأنه محفوظ بوعد الله، ولا يأتي بالباطل البتّة، خلافًا للحديث النبوي. ولأجل ذلك، سـيركّز الباحث -عند الردود على المؤلّف- على مسـألة عرض الحديث على القرآن الكريم. والذي يبدو أن المؤلّف حاول أن يلمّح إلى أن "الجامع الصـحيح" لم يسـلم من هذه القضـايا، والبخاري متأثّر بأفكاره، واتّجاهاته العقائدية، والعوامل الأخرى التي تحكّمت بإخراج صحيحه بهذا الشكل.

في الباب الأول من الكتاب، تحدّث المؤلّف عن قضـية منع تدوين الحديث، ثم في الباب الثاني تكلّم عن نظرة عامة على صحيح البخاري، وبعد ذلك استطرد المؤلّف في الباب الثالث في مناقشـة عشـرات أحاديث البخاري التي تخالف العقل البشـري، مقسّـمة على الأبواب، ومن ضـمنها: قصـص خياليّة وطريفة، وأورد تحته ثلاثة أحاديث التي هي موضـوع بحثنا. وأخيرًا، اختتم المؤلّف كتابه بالباب الرابع المعنون بـ: أبو هريرة في الميزان.

[1] المرجع نفسه

المبحث الثاني: حديث الأبرص والأعمى والأقرع في بني إسرائيل

عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ ثَلَاثَةً فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ أَبْرَصَ وَأَقْرَعَ وَأَعْمَى بَدَا لِلَّهِ أَنْ يَبْتَلِيَهُمْ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ مَلَكًا فَأَتَى الْأَبْرَصَ، فَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: لَوْنٌ حَسَنٌ وَجِلْدٌ حَسَنٌ؛ قَدْ قَذِرَنِي النَّاسُ! قَالَ: فَمَسَحَهُ فَذَهَبَ عَنْهُ، فَأُعْطِيَ لَوْنًا حَسَنًا وَجِلْدًا حَسَنًا، فَقَالَ: أَيُّ الْمَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: الْإِبِلُ – أَوْ قَالَ: الْبَقَرُ، هُوَ شَكَّ فِي ذَلِكَ، إِنَّ الْأَبْرَصَ وَالْأَقْرَعَ، قَالَ أَحَدُهُمَا: الْإِبِلُ، وَقَالَ الْآخَرُ: الْبَقَرُ – فَأُعْطِيَ نَاقَةً عُشَرَاءَ، فَقَالَ: يُبَارَكُ لَكَ فِيهَا، وَأَتَى الْأَقْرَعَ، فَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: شَعَرٌ حَسَنٌ وَيَذْهَبُ عَنِّي هَذَا؛ قَدْ قَذِرَنِي النَّاسُ! قَالَ: فَمَسَحَهُ فَذَهَبَ وَأُعْطِيَ شَعَرًا حَسَنًا، قَالَ: فَأَيُّ الْمَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: الْبَقَرُ، قَالَ: فَأَعْطَاهُ بَقَرَةً حَامِلًا، وَقَالَ: يُبَارَكُ لَكَ فِيهَا، وَأَتَى الْأَعْمَى، فَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: يَرُدُّ اللَّهُ إِلَيَّ بَصَرِي فَأُبْصِرُ بِهِ النَّاسَ، قَالَ: فَمَسَحَهُ فَرَدَّ اللَّهُ إِلَيْهِ بَصَرَهُ، قَالَ: فَأَيُّ الْمَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: الْغَنَمُ، فَأَعْطَاهُ شَاةً وَالِدًا، فَأُنْتِجَ هَذَانِ وَوَلَّدَ هَذَا، فَكَانَ لِهَذَا وَادٍ مِنْ إِبِلٍ، وَلِهَذَا وَادٍ مِنْ بَقَرٍ، وَلِهَذَا وَادٍ مِنَ الْغَنَمِ، ثُمَّ إِنَّهُ أَتَى الْأَبْرَصَ فِي صُورَتِهِ وَهَيْئَتِهِ، فَقَالَ: رَجُلٌ مِسْكِينٌ تَقَطَّعَتْ بِيَ الْحِبَالُ فِي سَفَرِي، فَلَا بَلَاغَ الْيَوْمَ إِلَّا بِاللَّهِ ثُمَّ بِكَ، أَسْأَلُكَ – بِالَّذِي أَعْطَاكَ اللَّوْنَ الْحَسَنَ وَالْجِلْدَ الْحَسَنَ وَالْمَالَ – بَعِيرًا أَتَبَلَّغُ عَلَيْهِ فِي سَفَرِي، فَقَالَ لَهُ: إِنَّ الْحُقُوقَ كَثِيرَةٌ، فَقَالَ لَهُ: كَأَنِّي أَعْرِفُكَ، أَلَمْ تَكُنْ أَبْرَصَ يَقْذَرُكَ النَّاسُ، فَقِيرًا فَأَعْطَاكَ اللَّهُ؟ فَقَالَ: لَقَدْ وَرِثْتُ لِكَابِرٍ عَنْ كَابِرٍ، فَقَالَ: إِنْ كُنْتَ كَاذِبًا فَصَيَّرَكَ اللَّهُ إِلَى مَا كُنْتَ. وَأَتَى الْأَقْرَعَ فِي صُورَتِهِ وَهَيْئَتِهِ، فَقَالَ لَهُ مِثْلَ مَا قَالَ لِهَذَا، فَرَدَّ عَلَيْهِ مِثْلَ مَا رَدَّ عَلَيْهِ هَذَا، فَقَالَ: إِنْ كُنْتَ كَاذِبًا فَصَيَّرَكَ اللَّهُ إِلَى مَا كُنْتَ. وَأَتَى الْأَعْمَى فِي صُورَتِهِ، فَقَالَ: رَجُلٌ مِسْكِينٌ وَابْنُ سَبِيلٍ وَتَقَطَّعَتْ بِيَ الْحِبَالُ فِي سَفَرِي، فَلَا بَلَاغَ الْيَوْمَ إِلَّا بِاللَّهِ ثُمَّ بِكَ، أَسْأَلُكَ – بِالَّذِي رَدَّ عَلَيْكَ بَصَرَكَ – شَاةً أَتَبَلَّغُ بِهَا فِي سَفَرِي، فَقَالَ: قَدْ كُنْتُ أَعْمَى فَرَدَّ اللَّهُ بَصَرِي، وَفَقِيرًا فَقَدْ أَغْنَانِي، فَخُذْ مَا شِئْتَ، فَوَاللَّهِ لَا أَجْهَدُكَ الْيَوْمَ بِشَيْءٍ أَخَذْتَهُ لِلهِ، فَقَالَ: أَمْسِكْ مَالَكَ فَإِنَّمَا ابْتُلِيتُمْ، فَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْكَ وَسَخِطَ عَلَى صَاحِبَيْكَ».

المطالب الأول: تخريج الحديث

أخرجه البخاري قال: حدثني أحمد بن إسحاق، قال: حدثنا عَمرو بن عاصم (ح) وحدثني محمد (الذهلي)، قال: حدثنا عبد الله بن رجاء[1]. وفي موضع آخر تعليقًا، قال: وقال عَمرو بن عاصم[2]. والبزار: حَدَّثنا إبراهيم بن عَبد الله الرازي، أو غيره من أصحابنا، قَال: حَدَّثنا عَبد الله بن رجاء[3]. واللالكائي قال: أخبرنا أحمد بن عبيد، قال: أخبرنا محمد بن الحسين الزعفراني، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا أبي، قال: ثنا عمرو بن عاصم[4]. ومسلم قال: حدثنا شَيبان بن فَرُّوخ[5]. وابن حِبَّان قال: أخبرنا أَبو يَعلى، قال: حدثنا شَيبان بن فَرُّوخ[6]. والبيهقي قال: حدثنا أبو محمدٍ عبدُ اللَّهِ بنُ يوسُفَ الأصبَهانِيُّ، أخبرَنا أبو الحَسَنِ عليُّ بنُ محمدِ بنِ محمدِ بنِ عُقبَةَ الشَّيبانِيُّ بالكوفَةِ، حدَّثنا أحمدُ بنُ محمدِ بنِ إبراهيمَ المروَزِيُّ، حدثنا شَيبانُ بنُ فرّوخَ[7]. ثلاثتهم (عَمرو بن عاصم، وعبد الله بن رجاء، وشيبان بن فَرُّوخ) عن همام

---

[1] محمد بن إسماعيل البخاري، **الجامع المسند الصحيح المختصر**، تحقيق فريق من الباحثين (القاهرة: دار التأصيل، 2012)، كتاب بدء الخلق، حديث أبرص وأعمى وأقرع في بني إسرائيل، 4: 453-456 (3462).

[2] المرجع نفسه، كتاب الأيمان والنذور، باب لا يقول: ما شاء الله وشئت وهل يقول: أنا بالله ثم بك؟، 8: 372 (6660.)

[3] أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، **البحر الزخار**، تحقيق مجموعة من الباحثين (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 2009)، مسند أبي حمزة أنس بن مالك
المدنيون عنه، 14: 379-380 (8097).

[4] هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي، **كرامات الأولياء**، تحقيق أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي (الرياض: دار طيبة، 2003)، سياق ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما حدث عمن خلا من الأمم التي قبله من الكرامات، 9: 94 (38).

[5] مسلم، **المسند الصحيح**، كتاب الزهد والرقائق، 4: 2275 (2964).

[6] محمد بن حبان بن أحمد البُستي، **المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع**، تحقيق محمد علي سونمز وخالص آي دمير (بيروت: دار ابن حزم، 2012)، النوع السادس، ذكر الإخبار عما يجب على المرء من الشكر لله جل وعلا بأعضائه على نعمه، ولا سيما إذا كانت النعمة تعقب بلوى اعترته، 4: 134-135 (3177).

[7] أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، **السنن الكبير**، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي (القاهرة: مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، 2011)، كتاب النكاح، باب: لا يورد ممرض على مصح فقد يجعل الله تعالى بمشيئته مخالطته إياه سببا لمرضه، 14: 435-436 (14369).

بن يحيى، قال: حدثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، قال: حدثني عبد الرَّحمَن بن أبي عَمرة، عن أبي هريرة مرفوعًا.

وأخرجه العقيلي قال: حدثنا جعفر بن أحمد، حدثنا أحمد بن جعفر المقرئ، حدثنا النضر بن محمد، حدثنا عكرمة بن عمار، حدثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة مرسلاً[1]. وقال: حدثنا محمد بن إدريس قال: حدثنا الحميدي، حدثنا سفيان، حدثنا عمرو بن دينار، أنه سمع عبيد بن عمير مرسلاً[2].

والأمر اللافت للنظر، أن الحديث وُجّه إليه نقد سندًا ومتنًا من قِبل أهل العلم. فمن جهة السند، ضعَّف هذا الحديث العقيلي موصولاً، والمحفوظ أنه مرسلاً على عبيد بن عمير[3]، وكذلك نظرًا إلى متن الحديث الذي يشبه أخبار إسرائيليات. فعبيد بن عمير الليثي المكي مجمع على ثقته، من كبار التابعين[4]، وهو قاصُّ أهل مكة، وأوَّل مَنْ قصَّ في عهد عمر بن الخطّاب[5] إلى درجةٍ كان كبار الصحابة؛ أمثال عائشة تعترف به[6]، بل ابن عمر[7] وابن الزبير[8] يسمعان منه، وكان يقصّ في المسجد الحرام، ويقعد فيما بين زمزم والحجر[9]. وله أخبار عن أممٍ سابقين، ومنها:

---

[1] محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي، **الضعفاء الكبير**، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي (بيروت: دار المكتبة العلمية، 1984)، 4: 369.

[2] المرجع نفسه، 4: 369.

[3] العقيلي، **الضعفاء الكبير**، 4: 369.

[4] أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، تحقيق عبد الله بن عبد العزيز محمد اللحيدان (الرياض: مكتبة التوبة، 2022)، 2: 1174.

[5] محمد بن سعد بن منيع الزهري، **كتاب الطبقات الكبير**، تحقيق علي محمد عمر (القاهرة: مكتبة الخانجي، 2001)، 8: 24.

[6] المرجع نفسه، 8: 24.

[7] المرجع نفسه، 4: 158.

[8] أحمد بن أبي خيثمة، **التاريخ الكبير**، تحقيق صلاح بن فتحي هَلل (القاهرة: الفاروق الحديثة، 2004)، 1: 193.

[9] المرجع نفسه، 1: 194.

1. أنهم كانوا يبطشون به -يعني قوم نوح بنوح- فيخنقُونه حتى يُغشى عليه، فإذا أفاق؛ قال: اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون[1].
2. أن قوم نوح لما أصابهم الغرق، وقد كانت فيهم امرأة معها صبي؛ فرفعته إلى حِقْوِهَا، فلمّا بلغه الماء؛ رفعته إلى صدرها، فلما بلغه الماء؛ رفعته إلى رأسها، فلما بلغه الماء؛ رفعت يديها، فقال الله -عز وجل-: "لو كنت راحمًا منهم أحدًا؛ رحمتها"[2].

مات ابن الزبير في جمادى الأوَّل، وقيل: جمادى الآخرة سنة ثلاث وسبعين[3]، وتوفّي عبد الله بن عمر بعده بشهرين أو ثلاثة أشهر[4]، وعبيد مات قبل ابن عمر بأيام يسيرة[5].

ولقد أورد العقيلي هذا الحديث مرسلاً في ترجمة همّام بن يحيى العَوَذي مشيرًا إلى أن الخطأ كان منه هو، ولهذا سيورد الباحث أقوال الجهابذة المحدّثين التي تفيد

---

[1] محمد بن جرير الطبري، **صحيح وضعيف تاريخ الطبري**، تحقيق محمد بن طاهر البرزنجي (دمشق: دار ابن كثير، 2007)، 6: 123.

[2] يعقوب بن سفيان الفسوي، **المعرفة والتاريخ**، تحقيق: أكرم ضياء العمري (بغداد: مطبعة الإرشاد، 1974)، 3: 148.

[3] ابن سعد، **كتاب الطبقات الكبير**، 6: 500؛ خليفة بن خياط العصفري، **التاريخ**، تحقيق أكرم ضياء العمري (دمشق: دار القلم، 1977)، 269. وعمرو بن علي الفلاس، **كتاب التاريخ**، تحقيق محمد الطبراني، ط2 (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2020)، 613؛ والبخاري، **التاريخ الأوسط**، تحقيق محمود إبراهيم زايد (حلب: دار الوعي، 1977)، 1: 153.

[4] أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البَلَاذُري، **جمل من أنساب الأشراف**، تحقيق سهيل زكار ورياض زركلي (بيروت: دار الفكر، 1996)، 10: 448.

[5] محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق مجموعة من الباحثين، ط2 (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985)، 4: 157.

أن الراوي يخطئ إذا كان يحدّث من حفظه، ولهذا يحي القطّان[1] والقعنبي[2] لم يرويا عن همّام، قال ابن سعد: وكان ثقة، وربّما غلط في الحديث[3]، وقال يزيد بن زريع وأبو حاتم: همام حفظه رديء، وقال أبو زرعة: بصري لا بأس به، وقال أبو حاتم الرازي: ثقة صدوق في حفظه شيء[4]، وقال أبو بكر البرديجي: همام صدوق، يُكتب حديثه، ولا يُحتجّ به، وقال الساجي: صدوق سيّئ الحفظ[5]. وسبب ذلك كله، أنه اعتمد على حفظه فحسب، فلمّا أُصيب بالعاهة في آخر عمره؛ جعله يعتمد على الكتاب، فقلّ خطؤه، وهذا يقتضي أن حديثه بآخرة أجود ممن سمع منه قديمًا، وهذا ما نصّ عليه أحمد[6] وغيره.

والذي يريد أن ينتهي الباحث إليه هو أن الخطأ في وصل الحديث المرسل وقع من همّام العوذي، وعسى هذا مقصد العقيلي من إيراد هذا الحديث بالذات في ترجمته. وممّا يؤيّد ذلك، عقب إخراج البزّار لهذا الحديث قال: "وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد" دالاً على تعليل الخبر بالغرابة؛ نتيجة عدم روايته إلا من طريق ابن يحيى، مع أن حفظه رذيل.

ويبقى السؤال: أين تلامذة أبي هريرة الأثبات أمثال سعيد بن المسيّب، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، والأعرج، ومحمد بن سيرين من هذا الحديث؟ ومع هذا فإني أرى أن

---

[1] أبو أحمد بن عدي الجرجان، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض (بيروت: دار الكتب العلمية، 1997)، 8: 443.

[2] سليمان بن الأشعث السِّجِستاني المعروف بأبي داود، **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل**، تحقيق محمد علي قاسم العمري (المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 1984)، 256.

[3] ابن سعد، **كتاب الطبقات الكبير**، 9: 281.

[4] عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل** (حيدر آباد: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1952)، 9: 108.

[5] ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، تحقيق فريق من الباحثين (دبي: جمعية دار البر، 2021)، 14: 63.

[6] أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، **العلل ومعرفة الرجال**، تحقيق وصي الله بن محمد عباس (الرياض: دار الخاني، 2001)، 1: 357.

الحديث صحيح، ولقد اتّفق الشيخان على تخريجه في الصحيح، ولم ير الباحث أحدًا من النقّاد قَبل العقيلي ولا بعده يطرح هذا التعليل تجاه هذا الحديث؛ ما يدلّ على صحته عند عامة أهل العلم والاستقراء.

ومن جهة المتن، نقد الخطّابي[1]، وابن الجوزي[2]، والكرماني[3]، وابن حجر[4]، والألباني[5]، ومصطفى العدوي[6] لفظ: «بَدَا لِلَّهِ أَنْ يَبْتَلِيَهُمْ»؛ لأنه محال على الله ذلك، ولعل الأصح هو لفظ: «فَأَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَبْتَلِيَهُمْ»؛ نظرًا إلى أن اللفظ الأول انفرد البخاري بإخراجه، دون بقيّة أصحاب المصنّفات؛ كمسلم، والبزّار، وابن حبّان، والبيهقي، اللالكائي الذين أخرجوا الحديث باللفظ الثاني. وقد حمَّلوا الخطأَ على بعض الرواة، ثم وجد الباحث أنّ الألباني حدّد الغلط من (عبد الله بن رجاء) باعتبار اتّفاق الثقتَين – عَمرو بن عاصم، وشيبان بن فَرُّوخ– في رواية اللفظ الثاني.

وما ذهب إليه الألباني ليس ببعيد عن الصواب عند النظر إلى كلام النقّاد؛ أمثال: ابن معين، وعمرو بن علي الفلّاس، حيث قالا عنه: "كثيرُ الغلط والتَّصْحيف"[7]. ولعلّ هذا من وهمه في ذاك الوقت؛ لأن الباحث وجد ابن رجاء ذاته روى الحديث باللفظ الثاني عند البزّار.

---

[1] حمد بن محمد الخطابي، **أعلام الحديث**، تحقيق محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 1988)، 3: 1569.

[2] عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، **كشف المشكل من حديث الصحيحين**، تحقيق علي حسين البواب (الرياض: دار الوطن)، 3: 407.

[3] محمد بن يوسف بن علي بن سعيد الكرماني، **الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري** (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1981)، 14: 94.

[4] ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، تحقيق عز الدين ضُلي (بيروت: الرسالة، 2025)، 14: 710.

[5] محمد ناصر الدين الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، (الرياض: مكتبة المعارف، 2002)، 7: 1477-1478.

[6] أشرف بن نصر بن صابر الكردي، **سلسلة الفوائد الحديثية والفقهية** (القاهرة: دار اللؤلؤة، 2022)، 7: 26-27.

[7] ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 6: 664.

المطلب الثاني: المعارضات الفكرية

قال عبد الحسين: "لقد كانت القصة الأولى قصّة طريفة، فيها من الحكمة ما يمكن أن يهذّب طباع الأطفال الصغار، وتربيتهم، وتعليمهم شكر النعمة، وعدم نسيان ماضيهم، والتنكّر للناس، وحبس أفضال الله تعالى عنهم"[1].

المطلب الثالث: الجواب عن المعارضات الفكرية

وجوابنا على هذا: انتهى أهل العلم إلى أن الحديث الصحيح حجّة على جميع الأمة، وأوضح الأدلة على ذلك قول الله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَـٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۚ﴾ [النساء: 59][2]، فالسنة النبوية في المرتبة الثانية من حيث الثبوت؛ لأن منها متواترة، ومنها آحادية، ولكن من حيث الاجتهاد وفهم النصوص؛ فهي متساوية مع القرآن الكريم[3]. مفاد ذلك، أنّ كل خبر صحيح جاء عن النبي ﷺ، فواجب على أمّته قبوله، والعمل به، وحديثنا من ضمن هذا الإطار.

وتبعًا لهذا، منهج عرض الحديث على القرآن منهج بدأه الصحابة ومن جاء بعدهم، لذا قال الدكتور يوسف القرضاوي مبينًا لهذا المنهج: "القرآن هو روح الوجود الإسلامي، وأساسه بنيانه، وهو بمثابة الدستور الأصلي الذي ترجع إليه القوانين كلها في الإسلام، فهو أبوها وموئلها. والسنة النبوية هي شارحة هذا الدستور ومفصّلته، فهي البيان النظري، والتطبيق العلمي للقرآن. وما كان للبيان أن يناقض المبيَّن، ولا للفرع أن يعارض الأصل، فالبيان النبوي يدور أبدًا في فلك الكتاب العزيز لا يتخطّاه"[4].

---

[1] عبد الحسين عبد الهادي العُبَيدي، **جولة في صحيح البخاري: حوار بين العقل والنقل** (إيران: باقيات، 2009)، 380.

[2] علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق أحمد محمد شاكر (بيروت: دار الآفاق الجديدة)، 1: 97.

[3] مصطفى بن حسني السباعي، **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي** (دمشق: المكتب الإسلامي، 2000)، 414.

[4] يوسف القرضاوي، **كيف نتعامل مع السنة النبوية**، ط2 (القاهرة: دار الشروق، 2002)، 113.

ويتّصل بما سبق، العُبَيدي ادّعى أن القصّة شاذة، ولكن أثبت الباحث عدم الخيالة ولا الطريفة في الحديث، حتى يُقدح في متنه، ويعاب على البخاري في إخراجه في الصحيح. وإن يُستغرب من مثل هذه الأمور، فمن باب أولى أن يُدهش بقصص القرآن، أمثال: قصة المار على القرية[1]، وقصة أصحاب السبت[2]، وقصة أصحاب الكهف[3]، وقصّة مريم وعيسى[4]، فهذه القصص فيها الأشياء التي تتجاوز عقول الناس، أمثال: إماتة الله الرجل مئة عام قبل إحيائه مجدّدًا، وتحويل الله اليهودَ إلى قردة، وإنامة الفتية ثلاثمئة سنة، وولادة عيسى دون الأب وحديثه وهو في المهد. فإن كان على الله هيّن لهذه الخوارق، فمن باب أولى ما حدث في حديثنا أهون، فإن كان يمكننا التصديق لما أخبر الله من قصص الأمم السابقة؛ فما المانع من أن نصدّق القصة التي هي أخفّ منها بكثير؟

في الواقع، هناك قصّة متشابهة في القرآن وقعت لغير الأنبياء شبيهة بقصة حديثنا، ألا وهي قصة صاحب الجنّتَيْن[5]، فهذه القصة عن صاحِب البستَانَيْن، ولكل بستان أشجار النخل كالحائط، وفي وسطه زرع، وكلّ منها أينع ثمره، فبينهما وبين أشجارهما نهرًا؛ فقال الصاحب الذي أنعم الله عليه جنَّتَيْن من أعنابٍ، لصاحبِه الذي لا مالَ له: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾، ثم عاد إلى بستانه وهو شاك في فناء بستانه، وكفر بيوم البعث، وظآنٌّ أن الله سيبدّل جنّته في الدنيا بجنّة خيرًا منها في المعاد؛ فقال صاحبه ناصحًا له: ﴿أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّىٰكَ رَجُلًا ﴿٣٧﴾ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى وَلَآ أُشْرِكُ بِرَبِّىٓ أَحَدًا ﴿٣٨﴾ وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾ فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ

[1] انظر: البقرة: 259.

[2] انظر: الأعراف: 163-166.

[3] انظر: الكهف: 9-26.

[4] انظر: مريم: 16-34.

[5] انظر: الكهف: 32-36.

وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَتُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا ﴿٤٠﴾ أَوْ يُصْبِحَ مَآؤُهَا غَوْرًا فَلَن تَسْتَطِيعَ لَهُۥ طَلَبًا ﴿٤١﴾﴾، ثم أحاط الله الجنةَ بالهلاك والجوائح لثمرِها، وندم الصاحب على كفره، لكن فات الأوان[1].

ومن العرض السابق، تبرز أنّ بين القصّتين وحدة موضوعية، وهي الشكر لنِعَم الرب، وعدم الكفر بها. زد على ذلك، وإن كانت الغرابة من حيث مجيء الملائكة بصورة الإنسان إلى غير الأنبياء، فهذا أيضًا حدَثَ لمريم، كما قال الله تعالى: ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا ﴿١٥﴾ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا ﴿١٦﴾ فَٱتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٧﴾ قَالَتْ إِنِّىٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا ﴿١٨﴾ قَالَ إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمًا زَكِيًّا﴾ [مريم: 15-19]، ولنا أن نتساءل: أين جهة الفرادة التي قصدها العُبَيدي حتى تجعله ينكر الحديث؟ مع أنه لم يأت بشيء غير مألوف، بل جاء مؤكدًا ومؤيّدًا لما قد ذُكر في القرآن.

المبحث الثالث: حديث الغار

عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «بَيْنَمَا ثَلَاثَةُ نَفَرٍ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ يَمْشُونَ إِذْ أَصَابَهُمْ مَطَرٌ، فَأَوَوْا إِلَى غَارٍ فَانْطَبَقَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: إِنَّهُ وَاللَّهِ يَا هَؤُلَاءِ لَا يُنْجِيكُمْ إِلَّا الصِّدْقُ، فَلْيَدْعُ كُلُّ رَجُلٍ مِنْكُمْ بِمَا يَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ صَدَقَ فِيهِ، فَقَالَ وَاحِدٌ مِنْهُمُ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ كَانَ لِي أَجِيرٌ عَمِلَ لِي عَلَى فَرَقٍ مِنْ أَرُزٍّ، فَذَهَبَ وَتَرَكَهُ، وَأَنِّي عَمَدْتُ إِلَى ذَلِكَ الْفَرَقِ فَزَرَعْتُهُ، فَصَارَ مِنْ أَمْرِهِ أَنِّي اشْتَرَيْتُ مِنْهُ بَقَرًا، وَأَنَّهُ أَتَانِي يَطْلُبُ أَجْرَهُ، فَقُلْتُ: اعْمِدْ إِلَى تِلْكَ الْبَقَرِ فَسُقْهَا، فَقَالَ لِي: إِنَّمَا لِي عِنْدَكَ فَرَقٌ مِنْ أَرُزٍّ، فَقُلْتُ لَهُ: اعْمِدْ إِلَى تِلْكَ الْبَقَرِ فَإِنَّهَا مِنْ ذَلِكَ الْفَرَقِ فَسَاقَهَا، فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ

[1] محمد بن جرير الطبري، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي (القاهرة: دار هجر، 2001)، 15: 257-268.

ذَلِكَ مِنْ خَشْيَتِكَ فَفَرِّجْ عَنَّا، فَانْسَاحَتْ عَنْهُمُ الصَّخْرَةُ .فَقَالَ الْآخَرُ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ كَانَ لِي أَبَوَانِ شَيْخَانِ كَبِيرَانِ، فَكُنْتُ آتِيهِمَا كُلَّ لَيْلَةٍ بِلَبَنِ غَنَمٍ لِي فَأَبْطَأْتُ عَلَيْهِمَا لَيْلَةً، فَجِئْتُ وَقَدْ رَقَدَا، وَأَهْلِي وَعِيَالِي يَتَضَاغَوْنَ مِنَ الْجُوعِ، فَكُنْتُ لَا أَسْقِيهِمْ حَتَّى يَشْرَبَ أَبَوَايَ، فَكَرِهْتُ أَنْ أُوقِظَهُمَا وَكَرِهْتُ أَنْ أَدَعَهُمَا فَيَسْتَكِنَّا لِشَرْبَتِهِمَا، فَلَمْ أَزَلْ أَنْتَظِرُ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ، فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ مِنْ خَشْيَتِكَ فَفَرِّجْ عَنَّا، فَانْسَاحَتْ عَنْهُمُ الصَّخْرَةُ حتَّى نَظَرُوا إِلَى السَّمَاءِ. فَقَالَ الْآخَرُ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ كَانَ لِيَ ابْنَةُ عَمٍّ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ، وَأَنِّي رَاوَدْتُهَا عَنْ نَفْسِهَا فَأَبَتْ إِلَّا أَنْ آتِيَهَا بِمِائَةِ دِينَارٍ، فَطَلَبْتُهَا حَتَّى قَدَرْتُ، فَأَتَيْتُهَا بِهَا فَدَفَعْتُهَا إِلَيْهَا فَأَمْكَنَتْنِي مِنْ نَفْسِهَا، فَلَمَّا قَعَدْتُ بَيْنَ رِجْلَيْهَا، فَقَالَتِ: اتَّقِ اللَّهَ، وَلَا تَفُضَّ الْخَاتَمَ إِلَّا بِحَقِّهِ، فَقُمْتُ وَتَرَكْتُ الْمِائَةَ دِينَارٍ، فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ مِنْ خَشْيَتِكَ فَفَرِّجْ عَنَّا، فَفَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَخَرَجُوا».

المطلب الأول: تخريج الحديث

أخرجه البخاري: قال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا أَبو عاصم، قال: أخبرنا ابن جُريج، قال: أخبرني موسى بن عُقبة[1]. وفي موضع آخر قال: حدثنا إبراهيم بن المنذر، قال: حدثنا أَبو ضمرة، قال: حدثنا موسى بن عُقبة[2]. وفي موضع آخر قال: حدثنا إسماعيل بن خليل، قال: أخبرنا علي بن مُسهِر، عن عُبيد الله بن عمر[3]. وفي موضع آخر قال: حدثنا سعيد بن أبي مريم، قال: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم بن عُقبة[4]. ومسلم قال: حدثني محمد بن إسحاق المسَيبي، قال: حدثني أنس، يعني ابن عياض، أبا

---

[1] البخاري، **الجامع المسند الصحيح المختصر**، كتاب البيوع، باب إذا اشترى شيئا لغيره بغير إذنه فرضي، 3: 233-235 (2225).

[2] المرجع نفسه، ما جاء في الحرث والمزارعة، باب إذا زرع بمال قوم بغير إذنهم وكان في ذلك صلاح لهم، 3: 311-313 (2344).

[3] المرجع نفسه، كتاب بدء الخلق، حديث الغار، 4: 457-459 (3463).

[4] المرجع نفسه، كتاب الأدب، باب إجابة دعاء من بر والديه، 8: 7-9 (5978).

ضمرة، عن موسى بن عُقبة[1]. ثم قال بعده: وحدثنا إسحاق بن منصور، وعَبد بن حُميد، قالا: أخبرنا أَبو عاصم، عن ابن جُريج، قال: أخبرني موسى بن عُقبة (ح) وحدثني سويد بن سعيد، قال: حدثنا علي بن مُسهِر، عن عُبيد الله (ح) وحدثني أَبو كُريب، ومحمد بن طريف البَجَلي، قالا: حدثنا ابن فضيل، قال: حدثنا أبي، ورقبة بن مسقلة (ح) وحدثني زهير بن حرب، وحسن الحُلْواني، وعَبد بن حُميد، قالوا: حدثنا يعقوب، يعنون ابن إبراهيم بن سعد، قال: حدثنا أبي، عن صالح بن كيسان[2].

ستَّتُهم (صالح بن كيسان، وموسى بن عُقبة، وعُبيد الله بن عمر، وإسماعيل بن إبراهيم، وفضيل بن غزوان، ورقبة بن مسقلة) عن نافع، عن ابن عمر مرفوعًا. وأخرجه البخاري قال: حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري، حدثني سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر مرفوعًا[3].

المطلب الثاني: المعارضات الفكرية

قال العُبَيدي: "وكذلك بالنسبة للقصّة الثانية، مع ما فيها من ثغرات كثيرة ظاهرة لا تفوت القارئ اللبيب، فهي تنفع في تشجيع الأطفال على الصدق والأمانة والبرّ بالوالدين.. ولكن المؤسف أن يُسجّل كلّ ذلك على لسان رسول الله ﷺ كأحاديث موثوقة ذات قيمةً، استوجبت تدوينها في الصحاح، وتداولها من فوق المنابر"[4].

---

[1] ابن الحجّاج، **الصحيح المسند**، كتاب الرقاق، باب قصة أصحاب الغار الثلاثة، والتوسل بصالح الأعمال، 4: 2099 (2743).

[2] المرجع نفسه

[3] البخاري، **الجامع المسند الصحيح المختصر**، باب في الإجارة، باب من استأجر أجيرا، فترك أجره فعمل فيه المستأجر، فزاد، أو من عمل في مال غيره، فاستفضل، 3: 267-269 (2285).

[4] عبد الحسين العُبَيدي، **جولة في صحيح البخاري**، 381.

المطلب الثالث: الجواب عن المعارضات الفكرية

مضى بنا القول في حجية السنة النبوية، ومنهج عرض الحديث على القرآن، ولا يحتاج إلى الإعادة هنا، ويريد الباحث أن يؤكّد هنا أن جماهير أهل العلم ذهبوا إلى أنّ أحاديث الصحيحين التي أُخرجت على شرطهما، وإن كان من قسم الآحاد تفيد العلم اليقيني، ويُقطع بصحّتها؛ لأن قد تلقّاها أهل الحديث وعلماؤه بالقبول[1]. فمتى صحّ الحديث وجب العمل به، فحديث الصحيحين من باب أولى أن يُعمل به بناءً على هذا.

لقد بيّن الله مسألة التشجيع على الصدق والأمانة، وبرّ الوالدين في القرآن في مواضيع غير قليلة، وإن أراد العُبيدي انتقاص مثل هذه القصة؛ بسبب كون مضمونه لا يليق بكلام رسول الله ﷺ في ظنّه، فمن باب أولى أن ينقص من قدر القرآن؛ لأن فيها آيات الآداب والقصص بكثرة. فمثلاً، أمر الله الصدق وحفظ الفرج: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: 35].

أما الأمر بطاعة الوالدين، فقد ذكر الله تعالى: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا * وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرًا﴾ [الإسراء: 23-24]. ليس هذا فحسب، بل وجد الباحث أن هذه القصة له صفات مشتركة مع قصة نبي الله يونس بن متى؛ إذ ترك قومه مغاضبًا لهم؛ فركب السفينة، وفي السفينة قوم كثير، فجاء حوت وحبس السفينة، وخشي القوم على أنفسهم الهلاك، فاستهموا؛ فخرج السهم على يونس مرّات، فألقوه والتقمه الحوت، ثم نادى ربّه

[1] عمر بن رسلان بن نصير بن صالح البلقيني، **محاسن الاصطلاح**، تحقيق عائشة عبد الرحمن (القاهرة: دار المعارف)، 172.

وهو في الظلمات: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ فأنقذه الله من غم البحر وضيق المكان[1]. هنا، اتضح أن الدعاء له دور في رفع البلاء والمصاعب، وهذا ما فعل الفتية أثناء حبسهم داخل الغارة. فالمتمعّن لهذه النصوص سيدرك أن الحديث ليس إلاّ مشدّدًا لما ورد في القرآن، ولا توجد أي ثغرة بينه وبين القرآن حتى يلام البخاري في وضع هذا الحديث في جامعه.

في ضوء هذه النصوص نتساءل هل هذا الخبر لا يصلح أن يكون من كلام النبوّة؟ وحسب تتبّع الباحث لهذا الحديث، سنده لا ينتقد من قبل أحد، ولا يوجد في متنه شيء مستنكر، ولا يخالف أصول الشرع، ولا يأتي بشيء جديد بعيدًا عن ثوابت الدين. وباختصار، هذا الحديث لم يعجب هوى العُبَيدي، ومن أجل ذلك رفضه ويتحكّم فيه.

المبحث الرابع: حديث أبي هريرة والشيطان

قال أبو هريرة: وَكَّلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِحِفْظِ زَكَاةِ رَمَضَانَ، فَأَتَانِي آتٍ فَجَعَلَ يَحْثُو مِنَ الطَّعَامِ، فَأَخَذْتُهُ وَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: إِنِّي مُحْتَاجٌ وَعَلَيَّ عِيَالٌ وَلِي حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ، قَالَ: فَخَلَّيْتُ عَنْهُ، فَأَصْبَحْتُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ الْبَارِحَةَ؟» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، شَكَا حَاجَةً شَدِيدَةً وَعِيَالًا، فَرَحِمْتُهُ فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ، قَالَ: «أَمَا أَنَّهُ قَدْ كَذَبَكَ وَسَيَعُودُ»، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ سَيَعُودُ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ سَيَعُودُ»، فَرَصَدْتُهُ فَجَاءَ يَحْثُو مِنَ الطَّعَامِ، فَأَخَذْتُهُ فَقُلْتُ: لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ، قَالَ: دَعْنِي فَإِنِّي مُحْتَاجٌ وَعَلَيَّ عِيَالٌ، لَا أَعُودُ، فَرَحِمْتُهُ فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ، فَأَصْبَحْتُ فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، شَكَا حَاجَةً شَدِيدَةً وَعِيَالًا، فَرَحِمْتُهُ فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ، قَالَ: «أَمَا أَنَّهُ قَدْ كَذَبَكَ وَسَيَعُودُ»، فَرَصَدْتُهُ الثَّالِثَةَ فَجَاءَ يَحْثُو مِنَ الطَّعَامِ، فَأَخَذْتُهُ فَقُلْتُ: لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَهَذَا آخِرُ ثَلَاثِ مَرَّاتٍ أَنَّكَ تَزْعُمُ لَا

[1] منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني، **تفسير القرآن**، تحقيق ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم (الرياض: دار الوطن، 1997)، 3: 402-404.

تَعُودُ ثُمَّ تَعُودُ، قَالَ: دَعْنِي أُعَلِّمْكَ كَلِمَاتٍ يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهَا قُلْتُ: مَا هُوَ؟ قَالَ: إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَاقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: 255] حَتَّى تَخْتِمَ الْآيَةَ فَإِنَّكَ لَنْ يَزَال عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ، وَلَا يَقْرَبَنَّكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ، فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ فَأَصْبَحْتُ فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ الْبَارِحَةَ؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، زَعَمَ أَنَّهُ يُعَلِّمُنِي كَلِمَاتٍ يَنْفَعُنِي اللَّهُ بِهَا فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ، قَالَ: «مَا هِيَ؟»، قُلْتُ: قَالَ لِي: إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَاقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ مِنْ أَوَّلِهَا حَتَّى تَخْتِمَ ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: 255] وَقَالَ لِي: لَنْ يَزَال عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ، وَلَا يَقْرَبَكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ – وَكَانُوا أَحْرَصَ شَيْءٍ عَلَى الْخَيْرِ – فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمَا أَنَّهُ قَدْ صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ، تَعْلَمُ مَنْ تُخَاطِبُ مُنْذُ ثَلَاثِ لَيَالٍ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «ذَاكَ شَيْطَانٌ».

المطلب الأول: تخريج الحديث

ذَكَرَه البُخاري تعليقًا قال: وقال عثمان بن الهيثم، أبو عَمرو[1]. والنَّسَائي قال: أخبرنا إبراهيم بن يعقوب[2]. وابن خزيمة قال: حدثنا هلال بن بشر البصري بخبر غريب غريب[3]؛ كلاهما (يعني: إبراهيم، وهلال) عن عثمان بن الهيثم، مؤذن مسجد الجامع، عن عوف الأعرابي، عن محمد بن سِيرين، عن أبي هريرة مرفوعًا.

والذي يهمنا بسطه في هذا العرض، هو البخاري أخرج هذا الحديث تعليقًا بصيغة الجزم، ولم يصرّح بالتحديث مع أن عثمان بن الهيثم من شيوخه، ولم يوصله في موضع من

---

[1] البخاري، **الجامع المسند الصحيح المختصر**، كتاب الوكالة، باب إذا وكل رجلا فترك الوكيل شيئا فأجازه الموكل فهو جائز، وإن أقرضه إلى أجل مسمى جاز، 3: 297-299 (2322)؛ وفي كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، 4: 323 (3280)؛ وفي كتاب فضائل القرآن، فضل البقرة، 6: 546 (4997).

[2] أحمد بن شعيب النسائي، **السنن الكبرى**، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي (بيروت: مؤسسة الرسالة، 2001)، كتاب عمل اليوم والليلة، ذكر ما يكب العفريت ويطفئ شعلته، 9: 351 (10729).

[3] محمد بن إسحاق بن خزيمة، **مختصر المختصر من المسند الصحيح**، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، ط3 (دمشق: المكتب الإسلامي، 2003)، 2: 1162-1163 (2424).

مواضع في كتابه، لذا أقرّ ابن العربي[1] وابن حجر[2] أن هذه الرواية منقطعة. في هذا السند عثمان بن الهيثم وهو من شيوخ البخاري دون مسلم، وذُكر اسمه عند أحمد بن حنبل؛ فأومأ إلى أنه ليس بثبت، ولم يحدّث عنه[3]، وقال عنه أبو حاتم الرازي: كان صدوقًا، غير إنه بأخرة كان يتلقَّن ما يُلقَّن[4]، وقال الدارقطني: صدوق، كثير الخطأ[5]، فمثل هذا الراوي لا يحتجّ به عند الانفراد.

ومن الجدير بالذكر، أن عوف بن أبي جميلة (شيخ عثمان) ثقة في العدالة، صالح في الحديث، كما قاله أحمد[6]، وقال الدارقطني: "ليس بذاك"[7]، ولعلّ أصالة هذا الطرح تتمثّل في إنكار شعبة على أحاديث عوف عن خِلاَس وابن سيرين، عن أبي هريرة[8]، ولعل هذه الرواية منها. ويبقى للباحث أن يسأل: أين كبار تلاميذ ابن سيرين؛ أمثال: أيّوب السختياني، وعبد الله بن عون، وهشام الدَّستوائي، وخالد الحذّاء من هذه الرواية؟ ومن هنا، يبرز ضعف الحديث بهذا الإسناد، ولقد أومأ إليه ابن خزيمة.

وللحديث شاهد آخر وهو ما أخرجه ابن أبي شيبة قال: حدثنا محمد بن عبد الله الأسدي، عن سفيان[9]. وأحمد قال: حدثنا أَبو أحمد، قال: حدثنا سفيان[10]. وفي موضع آخر

---

[1] محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي، **المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك**، قرأه وعلّق عليه: محمد بن الحسين السُّليماني وعائشة بنت الحسين السُّليماني (بيروت: دَار الغَرب الإسلامي، 2007)، 4: 135.

[2] ابن حجر، **هدى الساري لمقدمة فتح الباري**، تحقيق عز الدين ضلي (بيروت: الرسالة، 2025)، 1: 217.

[3] ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، 8: 953.

[4] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، 6: 172.

[5] علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني، **سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني**، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر (الرياض: مكتبة المعارف، 1984)، 245.

[6] أحمد ابن حنبل الشيباني، **العلل ومعرفة الرجال**، 1: 410.

[7] الدارقطني، **سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني**، 261.

[8] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، 1: 147.

[9] عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، **المصنف**، تحقيق سعد بن ناصر بن عبد العزيز أبو حبيب الشثري (الرياض: دار كنوز إشبيليا، 2015)، كتاب الدعاء، الغيلان إذا رئيت ما يقول: الرجل، 16: 328 (31727).

[10] أحمد بن حنبل، **المسند**، تحقيق فريق من الباحثين (بيروت: مؤسسة الرسالة، 2001)، حديث أبي أيوب الأنصاري، 38: 563 (23592).

قال: حدثنا يعقوب، قال: حدثنا أبي، عن ابن إسحاق[1]. والتِّرمِذي قال: حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا أَبو أحمد، قال: حدثنا سفيان[2]؛ كلاهما (يعني: سفيان الثوري، ومحمد بن إسحاق) عن محمد بن عبد الرَّحمَن بن أبي ليلى، عن أخيه عيسى بن عبد الرَّحمَن، عن عبد الرَّحمَن بن أبي ليلى، عن أبي أيّوب الأنصاري –رضي الله عنه– مرفوعًا.

وتفرّد محمد بن عبد الرَّحمَن بن أبي ليلى عن أبي أيّوب لا يُفرح به، لا سيّما أنه ضعيف؛ لاضطرابه وسوء حفظه عند عامة النقّاد؛ كشعبة[3]، وزائدة بن قدامة[4]، ويحيى القطّان[5]، ويحيى بن معين[6]، وأحمد[7]، وأبي زرعة، وأبي حاتم[8]، والبخاري[9]، والنسائي[10]، وابن حبّان[11]، والجوزجاني، وابن عدي[12]، والدارقطني[13]، وأكثر أهل الحديث أعرضوا عن الرواية عنه، بما فيهم البخاري ومسلم. فهذا الشاهد مطروح، ولا يصلح أن يكون شاهدًا، وليس معتبرًا حتى عند أهل الحديث، ويتّصل هذا بحكم الترمذي على هذا الحديث بالغرابة.

---

[1] المرجع نفسه، 38: 564 (23593).

[2] محمد بن عيسى الترمذي، **الجامع الكبير**، تحقيق بشار عواد معروف (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1996)، أبواب فضائل القرآن، 5: 9 (2880).

[3] الفلاس، **كتاب فيه علل الحديث ومعرفة الفقهاء الثقات من الضعاف مما اجتمع عليه العلماء من أهل البصرة**، تحقيق محمد الطبراني (جدة: مركز إحسان لدراسات السنة النبوية، 2017)، 151-152.

[4] العقيلي، **الضعفاء الكبير**، 4: 98.

[5] الفلاس، **كتاب فيه علل الحديث**، 148.

[6] العقيلي، **الضعفاء الكبير**، 4: 99.

[7] أحمد ابن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال**، 1: 411.

[8] ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، 7: 323.

[9] الترمذي، **علل الترمذي الكبير**، تحقيق فريق من الباحثين (بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، 1988)، 96.

[10] النسائي، **الضعفاء والمتروكون**، تحقيق محمود إبراهيم زايد (حلب: دار الوعي، 1976)، 92.

[11] ابن حبان، **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، تحقيق محمود إبراهيم زايد (حلب: دار الوعي، 1976)، 2: 244.

[12] ابن عدي الجرجان، **الكامل في ضعفاء الرجال**، 7: 391-399.

[13] الدارقطني، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي (الدمام: دار ابن الجوزي، 2006)، 15: 114.

وشاهد أخير لهذا، حديث أبي بن كعب لكنّه مضطرب سندًا:

مرة: عن يحيى بن أبي كثير، عن عبدة بن أبي لبابة، عن عبد الله بن أُبَي بن كعب، عن أبيه[1].

مرة: عن يحيى بن أبي كثير، عن ابنٍ لأُبَي بن كعب، عن أبيه[2].

مرة: عن يحيى بن أبي كثير، عن الحضـــرمي ابن لاحق، عن محمد بن أُبَي بن كعب بن قيس، عن جدّه[3].

---

[1] أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**، تحقيق دار المشكاة للبحث العلمي (الرياض: دار الوطن، 1999)، كتاب التفسير، سورة البقرة وفضلها وما جاء في فضل آية الكرسي وآخر سورة البقرة، 6: 184 (5634).

[2] علي بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي، **بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث**، تحقيق حسين أحمد صالح الباكري (المدينة المنورة: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، 1992)، كتاب الأذكار، باب ما جاء في آية الكرسي، 2: 952 (1051)؛ والنسائي، **السنن الكبرى**، كتاب عمل اليوم والليلة، ذكر ما يجير من الجن والشياطين، وذكر اختلاف الناقلين لخبر أبي فيه، 9: 352 (10730)؛ وعبد الله بن محمد بن جعفر المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني، **العظمة**، تحقيق رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري (الرياض: دار العاصمة، 1987)، ذكر الجن وخلقهن، 5: 1650؛ وأحمد بن عبد الله بن أحمد المعروف بأبي نعيم الأصبهاني، **دلائل النبوة**، تحقيق محمد رواس قلعه جي وعبد البر عباس (بيروت: دار النفائس، 1986)، الفصل الثلاثون في ذكر موازاة الأنبياء في فضائلهم بفضائل نبينا ومقابلة ما أوتوا من الآيات بما أوتي ﷺ، القول فيما أوتي سليمان عليه السلام فإن قيل: فإن سليمان قد أعطي ملكا لا ينبغي لأحد من بعده. قلنا: إن محمدا ﷺ أعطي مفاتيح خزائن الأرض فأباها وردها اختيارا للتقلل والرضا بالقوت واستصغارا لها بحذافيرها وإيثارا لمرتبته ورفعته عند الله تعالى، 599 (544)؛ وأحمد بن الحسين البيهقي، **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**، تحقيق عبد المعطي قلعجي (بيروت: دار الكتب العلمية، 1985)، باب ما جاء في الشيطان الذي أخذ من الزكاة وما في آية الكرسي من الحرز، 7: 109؛ والحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي، **شرح السنة**، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش (دمشق: المكتب الإسلامي، 1983)، كتاب فضائل القرآن، باب فضل آية الكرسي والآيتين من آخر سورة البقرة، 4: 462-463 (1197).

[3] محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي، **مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر** (فيصل آباد: حديث أكادمي، 1988)، باب ثواب القراءة بالليل، 166-167؛ والنسائي، **السنن الكبرى**، ذكر ما يجير من الجن والشيطان وذكر اختلاف الناقلين لخبر أبي فيه، 9: 352 (10731)؛ والهيثم بن كليب الشاشي، **المسند**، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 1989)، محمد بن أبي بن كعب عنه، 3: 339 (1449).

مرة: عن يحي بن أبي كثير، عن ابْن أُبَيَ (محمد بن أبي بن كعب)، عن أبيه[1].

مرة: عن يحيى بن أبي كثير، عن ابن أُبَيَ بن كعب (الطفيل بن أُبَيَ بن كعب)، عن أبيه[2].

مرة: عن يحيى بن أبي كثير، عن الحضرمي بن لاحق، عن محمد بن أُبَيَ بن كعب، عن أبيه[3].

مرة: عن يحيى بن أبي كثير، عن الحضرمي بن لاحق، عن محمد بن عمرو بن أبي بن كعب، عن جده أبي بن كعب[4].

ليس هذا فحسب، ففي الإسناد الأول ذُكر (عبد الله بن أُبيّ بن كعب) وهو غير معروف، ولم يُوثَّق أو يُجرَّح، وليس له إلا روايتان، ولم يَروِ عنه إلا راويان، ولذلك قال ابن حجر عنه: مقبول[5]. لقد وقع في بعض الأسانيد الحضرمي بن لاحق فهو لا بأس به[6]، ولم يرتق إلى درجة الاحتجاج عند التفرّد.

وأما الأسانيد التي فيها رواية يحيى بن أبي كثير عن أبناء أُبَيَ بن كعب مباشرةً فهي منقطعة للأسباب:

---

[1] الشاشي، **المسند**، محمد بن أبي بن كعب عنه، 3: 337 (1448).

[2] ابن حبان، **المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع**، النوع الثاني، ذكر الاحتراز من الشياطين نعوذ بالله منهم بقراءة آية الكرسي، 1: 334 (417).

[3] سليمان بن أحمد الطبراني، **المعجم الكبير**، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط2 (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، 1994)، ومما أسند أبي بن كعب، 1: 201 (541).

[4] محمد بن عبد الله الحاكم، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق الفريق العلمي لمكتب خدمة السنة (دمشق: دار المنهاج القويم، 2018)، كتاب فضائل القرآن، أخبار في فضل سورة البقرة، 3: 158 (2084)؛ والبيهقي، **دلائل النبوة**، باب ما جاء في الشيطان الذي أخذ من الزكاة وما في آية الكرسي من الحرز، 7: 109؛

[5] ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، 2: 849.

[6] يوسف المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق بشار عواد معروف (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1992)، 6: 554.

1. يحيى بن أبي كثير التابعي، وكان من أهل البصـــرة، فتحوّل إلى اليمامة، توفّي في سنة 129هـ[1]. فهو لم يدرك أحدًا من الصحابة إلا أنس بن مالك، فإنه رآه رؤيةً، ولم يسمع منه كما أكّده أبو حاتم، وأبو زرعة، والبخاري وغيرهم[2].
2. محمد بن أُبَي بن كعب التابعي المدني، وُلد في عهد النبي ﷺ، وقُتل يوم الحرّة في ذي الحجّة سنة 63هـ في خلافة يزيد بن معاوية[3]. فيحيى بن أبي كثير اليمامي لم يدرك الصـحابة، بما فيهم الذين توفّوا بُعيد محمد بن أُبَي أمثال جابر بن عبد الله بن عمرو المدني، ورافع بن خديج المدني، وعبد الله بن عبّاس المكّي. وهذا يثير تسـاؤلاً: إن كان ابن أبي كثير لم يدرك هؤلاء الصـحابة الحجازيين الذين تأخّروا وفاةً عن محمد بن أُبَي، فهل سيدرك محمد ابن أُبَي هذا؟
3. أما، الطفيل بن أُبَي بن كعب التابعي المدني، وُلد في عهد النبي ﷺ أيضًا[4]، وتوفّي في حدود 81-90هـــــ[5]. ابن أبي كثير لم يدرك المدنيين الذين ماتوا قبل أو بعد الطفيل بقليل كالصـحابي الجليل السـائب بن يزيد المدني، وكبار التابعين نحو أبي بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث بن هشـــام المدني، وعروة بن الزبير المدني[6]، والحكم بن ميناء المدني[7] فكيف يدرك الطفيل بن أُبَي بن كعب؟

---

[1] الذهبي، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تحقيق بشار عوّاد معروف (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2003)، 3: 558.

[2] خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي، **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي (بيروت: عالم الكتب، 1986)، 299.

[3] ابن سعد، **كتاب الطبقات الكبير**، 7: 79.

[4] يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي (القاهرة: مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، 2019)، 3: 227.

[5] الذهبي، **تاريخ الإسلام**، 2: 949.

[6] انظر: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين المعروف بأبي زرعة العراقي، **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**، تحقيق عبد الله نوارة (الرياض: مكتبة الرشد)، 346.

[7] المزي، **تهذيب الكمال**، 7: 144.

4. ومع الإقرار بأنّ هناك اختلافًا في التصريح بالسماع بين يحيى بن أبي كثير وابن أُبَي بن كعب، سواء كان محمدًا أو الطفيل، فبعض الطرق رُويت بالتصريح، وبعضها بعدم التصريح، ولعلّ هذا الخطأ من الأوزاعي، بما أنه مدار الأسانيد كلّها، ولقد قال الإمام أحمد: الأوزاعي كثيرًا ما يخطئ في يحيى بن أبي كثير[1].

والإسناد الأخير، فيه محمد بن عمرو بن أُبَي بن كعب، وهو مجهول، وقد نبّه الأئمة؛ كالبخاري[2]، وأبو حاتم[3]، وابن حبّان[4] على أنه لم يَروِ عن أُبيّ بن كعب مباشرةً، بل بواسطة أم الطفيل امرأة أُبَي، لذا هذا الإسناد منقطع أيضًا.

وإلى جانب ذلك، أين أصحاب يحيى بن أبي كثير؛ أمثال: شيبان ابن عبد الرحمن التميمي، وهشام الدَّسْتَوَائي، وهَمَّام بن يحيى بن دينار، وحرب بن شدّاد، وأَبَان بن أبي عياش، ومعاوية بن حديج من هذا الحديث؟ ومستصفى القول، هذا الحديث ضعيف ساقط؛ لاضطرابه مثلما أقرّه النسائي[5]، وكل طرقه لم تسلم من مقال، سواء بسبب الانقطاع، أو المجاهيل، ولا يصح أن يكون شاهدًا لحديث أبي هريرة.

المطلب الثاني: المعارضات الفكرية

قال ابن عبد الهادي العُبيدي: "أما القصة الثالثة، فإن فيها الكثير مما لا ينبغي السكوت عنه، فقد كانت سببًا في خلق مناقشات وجدل عقيم بين المشتغلين بالحديث النبوي، فمن قائل إنّ أبا هريرة: "كان وكيلاً لرسول الله في العطاء"؛ لتبرير تفريطه في المحافظة على مال الزكاة، بسماحه لذلك السارق بالحثو من الطعام، حيث إنّه لو لم يكن مخوّلاً بالتصرّف؛ فإنّ موقفه سيكون خيانةً للأمانة، وتهاونًا في حفظ مال المسلمين، ومن قائل

---

[1] أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، **العلل ومعرفة الرجال**، 151.

[2] البخاري، **التاريخ الكبير**، تحقيق محمد بن صالح بن محمد الدباسي (الرياض: الناشر المتميز، 2019)، 1: 527.

[3] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، 8: 30.

[4] ابن حبان، **الثقات** (حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، 1973)، 7: 368.

[5] النسائي، **السنن الكبرى**، 9: 352.

إنّه: "لم يكن وكيلاً بالعطاء، بل بالحفظ فقط"، كما صرّح بذلك الزركشي، وعلماء آخرون؛ حسب ما ذكره القسطلانيّ في إرشاد الساري"[1].

ثم قال: "ولكن الحقيقة هي غير ذلك تمامًا، فلم يكن أبو هريرة وكيلاً بالعطاء ولا بالحفظ، وأنّ كلّ ما في الأمر هو أنّ ما يجلبه المسلمون من زكاة رمضان من حنطة وشعير وتمر وغيرهما؛ كان يوضع في زاوية من المسجد ليجري توزيعه على مستحقّيه، وكان أبو هريرة مقيمًا في المسجد (في الصفّة) ولا يبرحه، فربّما أمره النبي ﷺ يومًا بجمع، أو ترتيب، أو حراسة ذلك الطعام، وذلك لا يجعله وكيلاً في أيّ شيء، ولكنّه عندما أصبحت له صولة وجولة في عهد الأمويّين؛ أحبّ أن يصنع لنفسه تاريخًا يتفاخر به على بُسَطَاء الناس، فجعل مِن نفسه وكيلاً في حفظ الزكاة!!

وزاد: كما تضمّنت روايته أشياء أُخرى:

منها: أن النبي ﷺ قال له: «أما إنّه كذّبك وسيعود» ثلاث مرّات، ولكنّه كان في كلّ مرّة يصدّق السارق ويكذّب رسول الله ﷺ.

ومنها: إنّه أقسم بالله ثلاث مرّات بأنه سيرفعه إلى النبي ﷺ، ولكنّه حنث بها جميعًا.

ومنها: إن الشيطان لـمّا وجد نفسه محاصرًا في الثالثة، وأنّ أبا هريرة أمسكه مسكةً لا فكاك منها لجأ إلى خيانة قومه (الشياطين) وأفشى سرّهم العظيم لأبي هريرة مقابل تحريره.. وقد استفاد أبو هريرة من هذا السرّ فبقي محفوظًا من الشياطين محفوفًا برعاية الله إلى أن مات، ولذلك وجب على المسلمين أن يصدّقوا كلّ ما يقول.. أليس هذا هو ما يريدون؟!"[2]

المطلب الثالث: الجواب عن المعارضات الفكرية

جرى المصنّف في كتابه على اتّباع منهج معيّن؛ وبالتالي للإمام البخاري منهج محدّد في كل تصنيفاته، فمنهجه في الجامع المسند الصحيح يختلف عن منهجه في التاريخ الكبير،

---

[1] عبد الحسين العُبَيدي، **جولة في صحيح البخاري**، 381.

[2] عبد الحسين العُبَيدي، **جولة في صحيح البخاري**، 381-382.

ومنهجه في الأدب المفرد يغاير منهجه في خلق أفعال العباد والردّ على الجهمية وأصحاب التعطيل، وهلم جرّا. ولكل من يريد أن ينقد شيئًا فعليه الإلمام التام والمعرفة الشاملة نحو ذاك الشيء لكي يتوصّل من خلال هذا النقد إلى نتيجة مثمرة، ولكن أصبح من الملاحظ أنّ بعض الباحثين، والناقدين تعودوا النقد دون استيعاب الموضوع بشكل كامل ممّا يقود إلى الوقوع في الخطأ الفاحش ونقد ما لا يستحقّ النقد.

ولسنا نغالي إذا زعمنا أنّ عبد الحسين العُبَيدي ممن تجرّأ على انتقاد البخاري بغير علم، وهذا واضح عندما قام التقوّل على البخاري بسبب إخراجه هذا الحديث، دون أن يفهم منهج البخاري فهمًا جيّدًا، وظنّ كل حديث الذي ورد في الصحيح، فهو على شرط المؤلّف دون استثناء. في حقيقة الأمر أن الأحاديث الواردة في صحيح البخاري تنقسم إلى قسمين: الأول: الموصولة، والثاني: المعلقّة. والحديث المعلّق ينقسم إلى قسمَيْن:

أحدهما: ما يوجد في موضع آخر من كتابه موصولاً.

وثانيهما: ما لا يوجد فيه إلاّ مُعلّقًا. وحديثنا تحت هذا القسم.

من المعلوم أن حديثنا هذا يندرج تحت القسم الثاني، وهو ما لم يوصله البخاري في الصحيح. ولهذا القسم صورتان: 1. أن يورد الحديث بصيغة التمريض، 2. أن يورد الحديث بصيغة الجزم. فما علّقه البخاري بالصيغة الأولى، ولا تُستفاد منها الصحة؛ لأن فيه ما هو مقبول، وفيه ما هو مردود، ولقد أجرى الباحث مجيد المساري الدراسة حول مئة وتسعة (109) أحاديث المعلقّة، رواها البخاري بصيغة التمريض في جامعه، ووجد أن أربعًا وثلاثين (34) حديثًا صحيحًا، وأربع وعشرين (24) حديثًا حسنًا، وواحد وخمسين (51) حديثًا ضعيفًا[1].

أما، الصيغة الثانية وهي موضوع حديثنا، ولقد اختلف العلماء في هذه المسألة، أكثر العلماء قالوا: بأنها لا تقتضي إلاّ الصحّة، إلى من علّق عنه كابن الصلاح[2]،

---

[1] مجيد خلف سالم المساري، "التعليق بصيغة التمريض عند الإمام البخاري في جامعه الصحيح: دراسة نظرية تطبيقية" (رسالة الماجستير، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، 2013)، 334.

[2] عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح، **معرفة أنواع علم الحديث**، تحقيق عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين فحل (بيروت: دار الكتب العلمية، 2019)، 93.

والنووي[1]، وابن جماعة[2]، وابن كثير[3]، وابن الملقّن[4]، والعراقي[5]، ابن حجر[6]، ومنهم من قالوا: إنها كالصيغة الأولى، مثل: مُغْلَطاي[7]، والزركشي[8]، وعبد الرحمن المعلّمي[9]، وماهر ياسين فحل[10]، وحاتم العوني[11]، وأبي علي الحسني[12]، وأبي الحسن السليماني[13]. والحق الذي يراه الباحث هو الرأي الثاني؛ بناءً على الاستقراء التام، وروايتنا أحد من الأدلة، وليس هنا محل بسطه.

ومن جهة أخرى، سبب في تعليق البخاري على الأحاديث والآثار من خلال

---

[1] يحيى بن شرف النووي، **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث**، تحقيق محمد عثمان الخشت (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، 27-28.

[2] محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان (دمشق: دار الفكر، 1986)، 49.

[3] إسماعيل بن كثير الدمشقي، **اختصار علوم الحديث**، تحقيق ماهر ياسين فحل (الرياض: دار الميمان، 2013)، 106.

[4] عمر بن علي من أحمد المعروف بابن الملقّن، **المقنع في علوم الحديث**، تحقيق عبد الله بن يوسف الجديع، ط2 (بيروت: مؤسسة الريان، 2025)، 76.

[5] عبد الرحيم بن الحسين العراقي، **شرح التذكرة والتبصرة**، تحقيق عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين فحل (بيروت: دار الكتب العلمية، 2019)، 1: 138.

[6] ابن حجر، **هدى الساري**، 217.

[7] علاء الدين مُغَلْطَاي، **إصلاح كتاب ابن الصلاح**، تحقيق محيي الدين جمال البكاري (القاهرة: المكتبة الإسلامية، 2007)، 85.

[8] محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق زين العابدين بن محمد بلا فريج (الرياض: أضواء السلف، 1998)، 1: 236.

[9] عبد الرحمن بن يحيى المعَلِّمي، **عمارة القبور في الإسلام**، تحقيق علي بن محمد العمران (مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، 2013)، 60.

[10] العراقي، **شرح التذكرة والتبصرة**، 1: 142.

[11] حاتم بن عارف العوني، **معرفة علوم الحديث**، ط2 (بيروت: دار المعراج، 2022)، 98-99.

[12] الحارث بن علي الحسني، **منتقى الألفاظ بتقريب علوم الحديث للحفاظ** (دمشق: دار البيان، 2016)، 89.

[13] مصطفى بن إسماعيل السليماني، **الغيث المغيث بشرح اختصار علوم الحديث** (القاهرة: دار اللؤلؤة، 2023)، 1: 415.

جامعه لا يخرج عن واحد من سببَين[1]:

الأول: ألا يكون على الشرط الذي ارتضاه، لكنه يرى فائدةً في ذكره. والأمثلة على ذلك، آثار للصحابة ومن دونهم، وكذلك الأحاديث النبوية، ولم يوصلها في أي موضع. وحديثنا مندرج تحت هذا السبب؛ لأن المؤلف لم يسنده في مكان آخر، وقد تبيّن للباحث أن الحديث ضعيف، وفي كل طرقه لا تسلم من مقال، بعيد كلّ البعد عن شرط البخاري، ولا يصلح أن يلتحق بشرطه حتّى.

الثاني: أن يقصد مجرّد الاختصار. مثاله، يكون الحديث عنده بسند واحد على شرطه، ويحتاجه في بابَيْن، فيسند أحدهما، ويعلّقه في الآخر؛ تجنّبًا لتكرار الحديث بنفس السند والمتن في مكانَيْن.

وعلى الجملة، فإنّ الحديث ليس من أصول الدّين، والبخاري لم يورد في جامعه إلا ما صحّ من أحاديث أصول الدّين؛ لأنه قصد الاختصار كما هو بيّن في عنوان الكتاب، ومع ذلك يورد المعلّقات تتمَّة لفائدة متنية، أو إسنادية لا أكثر، بعيدًا عن احتجاج بها. وقد فصّلنا في المطلب السابق أن الحديث مع شواهده معلولة، ولا تقوم مقام الحجّة، حتى عند غير البخاري، كالترمذي تلميذ البخاري، والنسائي، وابن خزيمة، ومع هذا هل من المنطقي أن يكون الخبر من ضمن شرط البخاري؟

وحملاً على ما مرّ، فإنّ العبيدي لا يحقّ له نقد تصرّف البخاري في إيراده هذا الحديث في جامعه، وهو لم يدرك جيدًا منهج البخاري. ولقد سَلَفَتِ الإشارة إلى أن ابن العربي وابن حجر أكّدا على حصول الانقطاع بين البخاري وشيخه عثمان بن الهيثم، ولأجل ذلك ابن حجر لم يأت بالرواية التي فيه التصريح بالسماع بين البخاري وشيخه، بل أتى بروايات أخرى[2]. وبهذا يثبت لنا أنّ البخاري أورد الخبر لأجل فائدة إسنادية،

---

[1] عبد الله بن يوسف الجديع، **تحرير علوم الحديث** (بيروت: مؤسسة الريان، 2021)، 2: 851.

[2] انظر: ابن حجر العسقلاني، **تغليق التعليق على صحيح البخاري**، تحقيق سعيد عبد الرحمن موسى القزقي (بيروت: المكتب الإسلامي، 1985)، 3: 295-297.

وهي الإخبار بانقطاعه، وأنّها معلولة، وأحاديث الباب غنيَّة عنه، وقد يكون أيضًا لفائدة متنية؛ إيماءً إلى نكارة متنه.

وختامًا، المشكلة المتنية التي أثارها العبيدي للحديث لا يُلتفت إليه؛ لأن سند الحديث أصلاً ساقط، وهو ليس على شرط البخاري، على الرغم من إيجاد الباحث كثيرًا من الناس نسبوه إلى البخاري، من دون التنبيه إلى تعليقه، فنَجَم عن ذلك سوء الفهم بين السُّوقة، وحتى المشتغلين بالحديث النبوي، وظنّوا البخاري خرّج حديثًا سقيمًا في صحيحه. والذي يترجّح عند الباحث أن نكارة المتن المطروحة من قبل العُبيدي في مكانه، نظرًا إلى وهن طرق نقل الحديث؛ فلا يُستبعد أن يكون متنه منكرًا أيضًا، معترفًا لا تلازم بينهما.

الخاتمة

ومن خلال ما تقدّم يجد الباحث أن:

1. عبد الحسين العُبَيدي هو شيعي، لكنّ شخصيته غير معروفة، وله كتاب وحيد ألا وهو: "جولة في صحيح البخاري: حوار بين النقل والعقل".
2. حديث الأبرص والأعمى والأقرع في بني إسرائيل صحيح، وأخرجه الشيخان في صحيحهما، إلا ما شذّ فيه العقيلي في تعليله موصولاً، والمحفوظ عنده مرسل.
3. المعارضة الفكرية التي وُجّهت إلى متن حديثَيْ بني إسرائيل والغار باطلة، ولا تستقيم، ولها شواهد من القرآن، وليس فيها غرابة، كما ادّعى العبيدي.
4. حديث الغار صحيح باتفاق البخاري ومسلم، ولقد أجمعت الأمّة على صحّته.
5. حديث أبي هريرة والشيطان ضعيف عند المحدّثين المتقدّمين؛ كالترمذي، النسائي، وابن خزيمة، وليس على شرط البخاري، ولم يلتحق بشرطه، وإخراج البخاري له في الصحيح إعلالاً، لا تصحيحًا.

المعارضات الفكرية المطروحة لحديث أبي هريرة والشيطان ليس في مكانه؛ لأن الحديث مخرّج تعليقًا، ولا يُعاب البخاري على هذا. نتيجة لذلك، لا يُستبعد أن يكون في متنه نكارة ومخالفة.

References:

المراجع:

Abū al-Shaykh al-Aṣbahānī, ʿAbd Allāh ibn Muḥammad ibn Jaʿfar. *al-ʿAẓama*. Taḥqīq: Riḍā Allāh ibn Muḥammad Idrīs al-Mubārakfūrī. al-Riyāḍ: Dār al-ʿĀṣima, 1987.

Abū Dāwūd, Sulaymān ibn al-Ashʿath. *Suʾālāt Abī ʿUbayd al-Ājurrī Abā Dāwūd al-Sijistānī fī al-jarḥ wa-al-taʿdīl*. Taḥqīq: Muḥammad ʿAlī Qāsim al-ʿUmarī. al-Madīna al-Munawwara: ʿImādat al-Baḥth al-ʿIlmī bi-al-Jāmiʿa al-Islāmiyya, 1984.

Abū Nuʿaym al-Aṣbahānī, Aḥmad ibn ʿAbd Allāh ibn Aḥmad. *Dalāʾil al-nubuwwa*. Taḥqīq: Muḥammad Rawwās Qalʿajī wa-ʿAbd al-Barr ʿAbbās. Bayrūt: Dār al-Nafāʾis, 1986.

Abū Zurʿa al-ʿIrāqī, Aḥmad ibn ʿAbd al-Raḥīm ibn al-Ḥusayn. *Tuḥfat al-taḥṣīl fī dhikr ruwwāt al-mursilīn*. Taḥqīq: ʿAbd Allāh Nuwāra. al-Riyāḍ: Maktabat al-Rushd.

al-ʿAlāʾī, Khalīl ibn Kaykaldi ibn ʿAbd Allāh. *Jāmiʿ al-taḥṣīl fī aḥkām al-marāsīl*. Taḥqīq: Ḥamdī ʿAbd al-Majīd al-Salafī. Bayrūt: ʿĀlam al-Kutub, 1986.

al-Albānī, Muḥammad Nāṣir al-Dīn. *Silsilat al-aḥādīth al-ṣaḥīḥa wa-shayʾ min fiqhihā wa-fawāʾidihā*. al-Riyāḍ: Maktabat al-Maʿārif, 2002.

al-ʿAṣfarī, Khalīfa ibn Khayyāṭ. *al-Tārīkh*. Taḥqīq: Akram Ḍiyāʾ al-ʿUmarī. Dimashq: Dār al-Qalam, 1977.

al-Baghawī, al-Ḥusayn ibn Masʿūd ibn Muḥammad ibn al-Farrāʾ. *Sharḥ al-sunna*. Taḥqīq: Shuʿayb al-Arnāʾūṭ wa-Muḥammad Zuhayr al-Shāwish. Dimashq: al-Maktab al-Islāmī, 1983.

al-Balādhurī, Aḥmad ibn Yaḥyā ibn Jābir ibn Dāwūd. *Jumal min ansāb al-ashrāf*. Taḥqīq: Suhayl Zakkār wa-Riyāḍ Zarkalī. Bayrūt: Dār al-Fikr, 1996.

al-Balqīnī, ʿUmar ibn Ruslān ibn Naṣīr ibn Ṣāliḥ. *Maḥāsin al-iṣṭilāḥ*. Taḥqīq: ʿĀʾisha ʿAbd al-Raḥmān. al-Qāhira: Dār al-Maʿārif.

al-Bayhaqī, Aḥmad ibn al-Ḥusayn ibn ʿAlī. *al-Sunan al-kabīr*. Taḥqīq: ʿAbd Allāh ibn ʿAbd al-Muḥsin al-Turkī. al-Qāhira: Markaz Hajr lil-Buḥūth wa-al-Dirāsāt al-ʿArabiyya wa-al-Islāmiyya, 2011.

al-Bayhaqī, Aḥmad ibn al-Ḥusayn. *Dalāʾil al-nubuwwa wa-maʿrifat aḥwāl ṣāḥib al-sharīʿa*. Taḥqīq: ʿAbd al-Muʿṭī Qalʿajī. Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, 1985.

al-Bazzār, Aḥmad ibn ʿAmr ibn ʿAbd al-Khāliq. *al-Baḥr al-zakhkhār. Taḥqīq: Majmūʿa min al-bāḥithīn*. al-Madīna al-Munawwara: Maktabat al-ʿUlūm wa-al-Ḥikam, 2009.

al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismāʿīl al-Bukhārī. *al-Tārīkh al-kabīr*. Taḥqīq: Muḥammad ibn Ṣāliḥ ibn Muḥammad al-Dabbāsī. al-Riyāḍ: al-Nāshir al-Mumtāz, 2019.

al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismāʿīl. *al-Jāmiʿ al-musnad al-ṣaḥīḥ al-mukhtaṣar*. Taḥqīq: Farīq min al-bāḥithīn. al-Qāhira: Dār al-Taʾṣīl, 2012.

al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismāʿīl. *al-Tārīkh al-awsaṭ*. Taḥqīq: Maḥmūd Ibrāhīm Zāyid. Ḥalab: Dār al-Waʿy, 1977.

al-Būṣīrī, Aḥmad ibn Abī Bakr ibn Ismāʿīl. *Ittiḥāf al-khiyara al-mahira bi-zawāʾid al-masānīd al-ʿashara*. Taḥqīq: Dār al-Mishkāt lil-Baḥth al-ʿIlmī. al-Riyāḍ: Dār al-Waṭan, 1999.

al-Bustī, Muḥammad ibn Ḥibbān ibn Aḥmad. *al-Majrūḥīn min al-muḥaddithīn wa-al-ḍuʿafāʾ wa-al-matrūkīn*. Taḥqīq: Maḥmūd Ibrāhīm Zāyid. Ḥalab: Dār al-Waʿy, 1976.

al-Bustī, Muḥammad ibn Ḥibbān ibn Aḥmad. *al-Musnad al-ṣaḥīḥ ʿalā al-taqāsīm wa-al-anwāʿ*. Taḥqīq: Muḥammad ʿAlī Sūnamaz wa-Khāliṣ Āy Damīr. Bayrūt: Dār Ibn Ḥazm, 2012.

al-Bustī, Muḥammad ibn Ḥibbān ibn Aḥmad. *al-Thiqāt*. Ḥaydar Ābād: Dāʾirat al-Maʿārif al-ʿUthmāniyya, 1973.

al-Dāraqūṭnī, ʿAlī ibn ʿUmar ibn Aḥmad ibn Mahdī. *Suʾālāt al-Ḥākim al-Naysābūrī lil-Dāraqūṭnī*. Taḥqīq: Muwafaq ibn ʿAbd Allāh ibn ʿAbd al-Qādir. al-Riyāḍ: Maktabat al-Maʿārif, 1984.

al-Dāraqūṭnī, ʿAlī ibn ʿUmar ibn Aḥmad. *al-ʿIlal al-wārida fī al-aḥādīth al-nabawiyya*. Taḥqīq: Maḥfūẓ al-Raḥmān Zayn Allāh al-Salafī. al-Dammām: Dār Ibn al-Jawzī, 2006.

al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʿUthmān. *Siyar aʿlām al-nubalāʾ*. Taḥqīq: Majmūʿa min al-bāḥithīn. Ṭ.2. Bayrūt: Muʾassasat al-Risāla, 1985.

al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʿUthmān. *Tārīkh al-Islām wa-wafayāt al-mashāhīr wa-al-aʿlām*. Taḥqīq: Bashshār ʿAwwād Maʿrūf. Bayrūt: Dār al-Gharb al-Islāmī, 2003.

al-Fallās, ʿAmr ibn ʿAlī. *Kitāb al-tārīkh*. Taḥqīq: Muḥammad al-Ṭabarānī. Ṭ.2. al-Riyāḍ: Markaz al-Malik Fayṣal lil-Buḥūth wa-al-Dirāsāt al-Islāmiyya, 2020.

al-Fallās, ʿAmr ibn ʿAlī. *Kitāb fīhi ʿilal al-ḥadīth wa-maʿrifat al-fuqahāʾ al-thiqāt min al-ḍuʿafāʾ mimma ijtaʿama ʿalayhi al-ʿulamāʾ min ahl al-Baṣra*. Taḥqīq: Muḥammad al-Ṭabarānī. Jidda: Markaz Iḥsān li-Dirāsāt al-Sunna al-Nabawiyya, 2017.

al-Fasawī, Yaʿqūb ibn Sufyān. *al-Maʿrifa wa-al-tārīkh*. Taḥqīq: Akram Ḍiyāʾ al-ʿUmarī. Baghdād: Maṭbaʿat al-Irshād, 1974.

al-Ḥākim, Muḥammad ibn ʿAbd Allāh al-Ḥākim. *al-Mustadrak ʿalā al-Ṣaḥīḥayn*. Taḥqīq: al-Farīq al-ʿIlmī li-Maktab Khidmat al-Sunna. Dimashq: Dār al-Minhāj al-Qawīm, 2018.

al-Ḥasanī, al-Ḥārith ibn ʿAlī. *Muntaqā al-alfāẓ bi-taqrīb ʿulūm al-ḥadīth lil-ḥuffāẓ*. Dimashq: Dār al-Bayān, 2016.

al-Haythamī, ʿAlī ibn Sulaymān ibn Abī Bakr. *Bughyat al-bāḥith ʿan zawāʾid Musnad al-Ḥārith*. Taḥqīq: Ḥusayn Aḥmad Ṣāliḥ al-Bākarī. al-Madīna al-Munawwara: Markaz Khidmat al-Sunna wa-al-Sīra al-Nabawiyya, 1992.

al-ʿIrāqī, ʿAbd al-Raḥīm ibn al-Ḥusayn. *Sharḥ al-tadhkira wa-al-tabṣira*. Taḥqīq: ʿAbd al-Laṭīf al-Humaym wa-Māhir Yāsīn Faḥl. Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, 2019.

al-Judayʿ, ʿAbd Allāh ibn Yūsuf. *Taḥrīr ʿulūm al-ḥadīth*. Bayrūt: Muʾassasat al-Rayyān, 2021.

al-Jurjānī, Abū Aḥmad ibn ʿAdī. *al-Kāmil fī ḍuʿafāʾ al-rijāl*. Taḥqīq: ʿĀdil Aḥmad ʿAbd al-Mawjūd wa-ʿAlī Muḥammad Muʿawwaḍ. Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, 1997.

al-Khaṭṭābī, Ḥamd ibn Muḥammad. *Aʿlām al-ḥadīth*. Taḥqīq: Muḥammad ibn Saʿd ibn ʿAbd al-Raḥmān Āl Suʿūd. Makkat al-Mukarrama: Jāmiʿat Umm al-Qurā, 1988.

al-Kirmānī, Muḥammad ibn Yūsuf ibn ʿAlī ibn Saʿīd. *al-Kawākib al-darārī fī sharḥ Ṣaḥīḥ al-*

Bukhārī. Bayrūt: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, 1981.

al-Kurdī, Ashraf ibn Naṣr ibn Ṣābir al-Kurdī. *Silsilat al-fawāʾid al-ḥadīthiyya wa-al-fiqhiyya*. al-Qāhira: Dār al-Luʾluʾa, 2022.

al-Lālakāʾī, Hibat Allāh ibn al-Ḥasan ibn Manṣūr. *Karāmāt al-awliyāʾ*. Taḥqīq: Aḥmad ibn Saʿd ibn Ḥamdān al-Ghāmidī. al-Riyāḍ: Dār Ṭaybah, 2003.

al-Marwazī, Muḥammad ibn Naṣr ibn al-Ḥajjāj. *Mukhtaṣar qiyām al-layl wa-qiyām Ramaḍān wa-kitāb al-witr*. Fayṣal Ābād: Ḥadīth Ākādamī, 1988.

al-Masārī, Majīd Khalaf Sālim. "*al-Taʿlīq bi-ṣīghat al-tamrīḍ ʿinda al-Imām al-Bukhārī fī Jāmiʿihi al-Ṣaḥīḥ: dirāsa naẓariyya taṭbīqiyya*." Master Disseration, The World Islamic Sciences and Education University, 2013.

al-Mizzī, Yūsuf. *Tahdhīb al-kamāl fī asmāʾ al-rijāl.* Taḥqīq: Bashshār ʿAwwād Maʿrūf. Bayrūt: Muʾassasat al-Risāla, 1992.

al-Muʿallimī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Yaḥyā. *ʿImārat al-qubūr fī al-Islām*. Taḥqīq: ʿAlī ibn Muḥammad al-ʿImrān. Makkat al-Mukarrama: Dār ʿĀlam al-Fawāʾid, 2013.

al-Nasāʾī, Aḥmad ibn Shuʿayb. *al-Ḍuʿafāʾ wa-al-matrūkūn*. Taḥqīq: Maḥmūd Ibrāhīm Zāyid. Ḥalab: Dār al-Waʿy, 1976.

al-Nasāʾī, Aḥmad ibn Shuʿayb. *al-Sunan al-kubrā*. Taḥqīq: Ḥasan ʿAbd al-Munʿim Shalabī. Bayrūt: Muʾassasat al-Risāla, 2001.

al-Nawawī, Yaḥyā ibn Sharaf. *al-Taqrīb wa-al-taysīr li-maʿrifat sunan al-bashīr al-nadhīr fī uṣūl al-ḥadīth*. Taḥqīq: Muḥammad ʿUthmān al-Khasht. Bayrūt: Dār al-Kitāb al-ʿArabī, 1985.

al-Qaraḍāwī, Yūsuf. *Kayfa nataʿāmal maʿa al-sunna al-nabawiyya*. Ṭ.2. al-Qāhira: Dār al-Shurūq, 2002.

al-Qushayrī, Muslim ibn al-Ḥajjāj. *al-Musnad al-ṣaḥīḥ*. Taḥqīq: Muḥammad Fuʾād ʿAbd al-Bāqī. al-Qāhira: Maṭbaʿat ʿĪsā al-Bābī al-Ḥalabī, 1955.

al-Sabāʿī, Muṣṭafā ibn Ḥusnī. *al-Sunna wa-makānatuhā fī al-tashrīʿ al-islāmī*. Dimashq: al-Maktab al-Islāmī, 2000.

al-Samʿānī, Manṣūr ibn Muḥammad ibn ʿAbd al-Jabbār ibn Aḥmad. *Tafsīr al-Qurʾān*. Taḥqīq: Yāsir ibn Ibrāhīm wa-Ghunaym ibn ʿAbbās ibn Ghunaym. al-Riyāḍ: Dār al-Waṭan, 1997.

al-Shāshī, al-Haytham ibn Kulayb. *al-Musnad*. Taḥqīq: Maḥfūẓ al-Raḥmān Zayn Allāh. al-Madīna al-Munawwara: Maktabat al-ʿUlūm wa-al-Ḥikam, 1989.

al-Shaybānī, Aḥmad ibn Ḥanbal. *al-Musnad*. Taḥqīq: Farīq min al-bāḥithīn. Bayrūt: Muʾassasat al-Risāla, 2001.

al-Shaybānī, Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ḥanbal. *al-ʿIlal wa-maʿrifat al-rijāl*. Taḥqīq: Waṣī Allāh ibn Muḥammad ʿAbbās. al-Riyāḍ: Dār al-Khānī, 2001.

al-Sulaymānī, Muṣṭafā ibn Ismāʿīl. *al-Ghayth al-mughīth bi-sharḥ ikhtiṣār ʿulūm al-ḥadīth*. al-Qāhira: Dār al-Luʾluʾa, 2023.

al-Ṭabarānī, Sulaymān ibn Aḥmad. *al-Muʿjam al-kabīr*. Taḥqīq: Ḥamdī ibn ʿAbd al-Majīd al-Salafī. Ṭ.2. al-Qāhira: Maktabat Ibn Taymiyya, 1994.

al-Ṭabarī, Muḥammad ibn Jarīr al-Ṭabarī. *Jāmiʿ al-bayān ʿan taʾwīl āy al-Qurʾān*. Taḥqīq: ʿAbd Allāh ibn ʿAbd al-Muḥsin al-Turkī. al-Qāhira: Dār Hajr, 2001.

al-Ṭabarī, Muḥammad ibn Jarīr. *Ṣaḥīḥ wa-ḍaʿīf Tārīkh al-Ṭabarī*. Taḥqīq: Muḥammad ibn Ṭāhir al-Barzanjī. Dimashq: Dār Ibn Kathīr, 2007.

al-Tirmidhī, Muḥammad ibn ʿĪsā al-Tirmidhī. *ʿIlal al-Tirmidhī al-kabīr*. Taḥqīq: Farīq min al-bāḥithīn. Bayrūt: ʿĀlam al-Kutub wa-Maktabat al-Nahḍa al-ʿArabiyya, 1988.

al-Tirmidhī, Muḥammad ibn ʿĪsā. *al-Jāmiʿ al-kabīr*. Taḥqīq: Bashshār ʿAwwād Maʿrūf. Bayrūt: Dār al-Gharb al-Islāmī, 1996.

al-ʿUbaydī, ʿAbd al-Ḥusayn ʿAbd al-Hādī. *Jawla fī Ṣaḥīḥ al-Bukhārī: ḥiwār bayn al-ʿaql wa-al-naql*. Īrān: Bāqiyāt, 2009.

al-ʿŪnī, Ḥātim ibn ʿĀrif. *Maʿrifat ʿulūm al-ḥadīth*. Ṭ.2. Bayrūt: Dār al-Miʿrāj, 2022.

al-ʿUqaylī, Muḥammad ibn ʿAmr ibn Mūsā ibn Ḥammād. *al-Ḍuʿafāʾ al-kabīr*. Taḥqīq: ʿAbd al-Muʿṭī Amīn Qalʿajī. Bayrūt: Dār al-Maktaba al-ʿIlmiyya, 1984.

al-Zarkashī, Muḥammad ibn ʿAbd Allāh ibn Bahādur. *al-Nukat ʿalā muqaddimat Ibn al-Ṣalāḥ*. Taḥqīq: Zayn al-ʿĀbidīn ibn Muḥammad Bilā Farīj. al-Riyāḍ: Aḍwāʾ al-Salaf, 1998.

Ibn ʿAbd al-Barr, Yūsuf ibn ʿAbd Allāh ibn Muḥammad. *al-Istīʿāb fī maʿrifat al-aṣḥāb*. Taḥqīq: ʿAbd Allāh ibn ʿAbd al-Muḥsin al-Turkī. al-Qāhira: Markaz Hajr li-l-Buḥūth wa-al-Dirāsāt al-ʿArabiyya wa-al-Islāmiyya, 2019.

Ibn Abī Ḥātim, ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Ḥātim. *al-Jarḥ wa-al-taʿdīl*. Ḥaydar Ābād: Maṭbaʿat Majlis Dāʾirat al-Maʿārif al-ʿUthmāniyya, 1952.

Ibn Abī Khaythama, Aḥmad ibn Abī Khaythama. *al-Tārīkh al-kabīr*. Taḥqīq: Ṣalāḥ ibn Fatḥī Hallal. al-Qāhira: al-Fārūq al-Ḥadītha, 2004.

Ibn Abī Shayba, ʿAbd Allāh ibn Muḥammad. *al-Muṣannaf*. Taḥqīq: Saʿd ibn Nāṣir ibn ʿAbd al-ʿAzīz Abū Ḥabīb al-Shathrī. al-Riyāḍ: Dār Kunūz Ishbīliyā, 2015.

Ibn al-ʿArabī, Muḥammad ibn ʿAbd Allāh Abū Bakr. *al-Masālik fī sharḥ Muwaṭṭaʾ Mālik*. Qaraʾahu wa-ʿallaqa ʿalayh: Muḥammad ibn al-Ḥusayn al-Sulaymānī wa-ʿĀʾisha bint al-Ḥusayn al-Sulaymānī. Bayrūt: Dār al-Gharb al-Islāmī, 2007.

Ibn al-Jawzī, ʿAbd al-Raḥmān ibn ʿAlī ibn Muḥammad. *Kashf al-mushkil min ḥadīth al-ṣaḥīḥayn*. Taḥqīq: ʿAlī Ḥusayn al-Bawwāb. al-Riyāḍ: Dār al-Waṭan.

Ibn al-Mulaqqin, ʿUmar ibn ʿAlī ibn Aḥmad. *al-Muqniʿ fī ʿulūm al-ḥadīth*. Taḥqīq: ʿAbd Allāh ibn Yūsuf al-Judayʿ. Ṭ.2. Bayrūt: Muʾassasat al-Rayyān, 2025.

Ibn al-Ṣalāḥ, ʿUthmān ibn ʿAbd al-Raḥmān. *Maʿrifat anwāʿ ʿilm al-ḥadīth*. Taḥqīq: ʿAbd al-Laṭīf al-Humaym wa-Māhir Yāsīn Faḥl. Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, 2019.

Ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī, Aḥmad ibn ʿAlī. *Hudā al-sārī li-muqaddimat Fatḥ al-Bārī*. Taḥqīq: ʿIzz al-Dīn Ḍullī. Bayrūt: al-Risāla, 2025.

Ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī, Aḥmad ibn ʿAlī. *Taghlīq al-taʿlīq ʿalā Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*. Taḥqīq: Saʿīd ʿAbd al-Raḥmān Mūsā al-Qazqī. Bayrūt: al-Maktab al-Islāmī, 1985.

Ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī, Aḥmad ibn ʿAlī. *Tahdhīb al-Tahdhīb*. Taḥqīq: Farīq min al-bāḥithīn. Dubayy: Jamʿiyyat Dār al-Birr, 2021.

Ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī, Aḥmad ibn ʿAlī. *Taqrīb al-Tahdhīb*. Taḥqīq: ʿAbd Allāh ibn ʿAbd al-ʿAzīz Muḥammad al-Laḥaydān. al-Riyāḍ: Maktabat al-Tawbah, 2022.

Ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī. *Fatḥ al-Bārī bi-sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*. Taḥqīq: ʿIzz al-Dīn Ḍullī. Bayrūt: al-Risāla, 2025.

Ibn Ḥazm, ʿAlī ibn Aḥmad ibn Saʿīd. *al-Iḥkām fī uṣūl al-aḥkām*. Taḥqīq: Aḥmad Muḥammad Shākir. Bayrūt: Dār al-Āfāq al-Jadīda.

Ibn Jamāʿa, Muḥammad ibn Ibrāhīm ibn Saʿd Allāh. *al-Manhal al-rawī fī mukhtaṣar ʿulūm al-ḥadīth al-nabawī*. Taḥqīq: Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Raḥmān Ramaḍān. Dimashq:

Dār al-Fikr, 1986.

Ibn Kathīr, Ismāʿīl ibn Kathīr. *Ikhtiṣār ʿulūm al-ḥadīth*. Taḥqīq: Māhir Yāsīn Faḥl. al-Riyāḍ: Dār al-Mīmān, 2013.

Ibn Khuzayma, Muḥammad ibn Isḥāq. *Mukhtaṣar al-mukhtaṣar min al-musnad al-ṣaḥīḥ*. Taḥqīq: Muḥammad Muṣṭafā al-Aʿẓamī. Ṭ.3. Dimashq: al-Maktab al-Islāmī, 2003.

Ibn Saʿd, Muḥammad ibn Saʿd. *Kitāb al-ṭabaqāt al-kabīr*. Taḥqīq: ʿAlī Muḥammad ʿUmar. al-Qāhira: Maktabat al-Khānijī, 2001.

Mughallṭāy, ʿAlāʾ al-Dīn Mughallṭāy. *Iṣlāḥ kitāb Ibn al-Ṣalāḥ*. Taḥqīq: Muḥyī al-Dīn Jamāl al-Bakkārī. al-Qāhira: al-Maktaba al-Islāmiyya, 2007.

Zaryūḥ, Muḥammad ibn Farīd. *al-Muʿāraḍāt al-fikriyya al-muʿāṣirah li-aḥādīth al-Ṣaḥīḥayn: dirāsah naqdiyyah.* al-Kuwayt: Laṭāʾif lil-Nashr al-Kutub wa-al-Rasāʾil al-ʿIlmiyyah, 2023.

"Jawlah fī Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, ḥiwār bayna al-ʿaql wa-al-naql", Mawqiʿ Shabakat al-Fikr lil-Kutub al-Iliktrūniyya, http://alfeker.net/library.php?id=2311

Guidelines to Contributors

At-Tajdid is a refereed journal published twice a year (June and December) by the International Islamic University Malaysia (IIUM). Articles are published based on recommendation by at least two specialized peer reviewers. Submissions must strictly abide by the following rules and terms:

- Be the author's original work. Simultaneous submissions to other journals as well as previous publication thereof in any format (as journal articles or book chapters) are not accepted. (Should this happen, the author is duty bound to refund the honorarium paid to the reviewers.)
- Be between 5000 and 7000 words including the footnotes (articles); book reviews between 1500 and 4000 words; conference reports between 1000 and 2500 words.
- Include a 200-250 abstract both in Arabic and English.
- Cite all biographical information in footnotes when the source is mentioned for the first time (e.g., full name[s] of the author[s], complete title of the source, place of publication, publisher, date of publication, and the specific page[s] being cited). For subsequent citations of the source, list the author's last name, abbreviate the title, and give the relevant page number (s).
- Provide a separate full bibliographical list of all sources cited at the end of the article.
- Qur'anic references (e.g., name of *surah* and number of verse[s]) must be given in the main text immediately after the verse[s] cited as follows: Al-Baqarah: 25).
- Hadith citations must be according to the following format: Al-Bukhāri, Muḥammad ibn Ismā'īl, *al-Jāmi' al-Ṣaḥīḥ* (Beirut: Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī, 1404/1988), "Kitāb al-Zakāh", ḥadīth no. x, vol. y, p. z.
- Titles of Arabic books and encyclopedias as well as names of Arabic journals cited must be in **bold characters**. Counterparts of all these in English and other non-Arabic languages using Latin script must be *italicized*. Titles of journal articles, encyclopedia entries, and chapters in collective books in any language must be put between inverted commas ("….").
- Traditional Arabic should be used for main text (16 points) and footnotes (12 points) of articles/book reviews and conference reports. Simplified Arabic must be used for main title (20 points) and subtitles (18 points).
- Include a cover sheet with author's full name, current university or professional affiliation, mailing address, phone/fax number (s), and current e-mail address. Provide a two-sentence biography.
- The editor and editorial Board retain the right to return material accepted for publication to the author for any changes, stylistic and otherwise, deemed necessary to preserve the quality standard of the journal.
- Submissions should be saved in Rich Text Format (RTF) and sent to https: //journals.iium.edu.my/at-tajdid/index.php/tajdid/dd:

At-Tajdid

A Refereed Intellectual Biannual
Published by International Islamic University Malaysia

Volume 30 January 2026 / Sha'ban 1447 Issue No. 59

Editor-in-Chief
Prof. Dr. Rahmah Ahmad H. Osman

Editor
Dr. Muntaha Artalim Zaim

Associate Editor
Dr. Nursafira Binti Ahmad Safian
Dr. Muhammad Anwar Bin Ahmad

Language Assessor
Dr. Abdulrahman Alosman

Editorial Boards

Prof. Dr. Ahmed Ibrahim Abu Shouk
Prof. Datin Dr. Rusni Hassan
Prof. Dr. Mohamad Akram Laldin
Prof. Dr. Yumna Tarif Khuli
Prof. Dr. Asem Shehadah Ali
Prof. Dr. Fuad Abdul Muttalib
Prof. Dr. Mehmet Ozsenel
Prof. Dr. Ali S. Shayea
Prof. Dr. Akmal Khuzairy Abd. Rahman
Prof. Dr. Ahmed Ragheb Ahmed Mahmoud
Assoc. Prof. Dr. Abdulrahman Helali
Dr. Abdulrahman Alhaj
Dr. Marwa Fikry
Dr. Homam Altabaa

Volume 30, Issue 59, Sha'ban 1447 / January 2026

At-Tajdid

A Refereed Arabic Biannual

Articles

- **The Crime of Offenses Against Public Funds in Islamic Jurisprudence and the Applicable Law in Palestine** — Salim Ali Rjoub, Sameer M Awawde
- **Ibn al-Subkī's Additions and Divergences in *"Jamʿ al-Jawāmiʿ"* from al-Bayḍāwī's *"Minhāj al-Wuṣūl"* in Issues Concerning the Imperative *(al-Amr)*** — Idris Ahmed Salim Al-Maini, Muhammad Said bin Khalil Al-Mujahed
- **Leadership and Awareness in the Prophetic Daʿwah Methodology: A Study of the Components of Contemporary Daʿwah Influence** — Saif Salim Saif Alhadi
- **The Purposes of Fatwa: A Study of Terminology, Foundations, Guidelines, and Applications in Contemporary Banking Developments** — Mohammad Abdullah Rashed Al-Bathali
- **The Objections of Hārūn ibn Mūsā al-Qurṭubī (d. 401 AH) to al-Mubarrid (d. 285 AH) in His Critiques of Sībawayh (d. 180 AH): A Presentation and Analysis** — Muhannad O. H. Rannah
- **Applications of the Subjective Criterion in the Theory of Abuse of Rights under the Jordanian Civil Code: A Presentation and Analysis** — Yasmeen Mohammad Khaled Mansour
- **Employing Qurʾanic Stylistic Conventions in the Interpretation of Verses according to Taha Jaber Al-Alwani** — Tugba Yildizbakan, Ziad al-Daghamin
- **ʿAbd al-Ḥusayn al-ʿUbaydī and His Position on Ṣaḥīḥ al-Bukhārī in the Book: *"Jawlah fī Ṣaḥīḥ al-Bukhārī: Ḥiwār bayna al-Naql wa al-ʾAql"*: An Analytical and Evaluative Study of Hadiths Accused of Being Fantastical Tales** — Adi Hazmi Mohd Rusli
- **The Methodology of Reform in the Missions of the Prophets in Confronting Corruption: A Qur'anic Analytical Study** — Zobair Sultan

ISSN 1823-1926

9 771823 192005

International Islamic University Malaysia